التقرير السنوي

2014

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن

Jordanian Businessmen Association

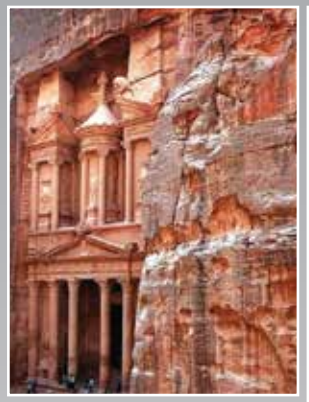

30 عاماً من النجاح

التقرير السنوي ٢٠١٤

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي

الأمير الحسين بن عبدالله ولي العهد المعظم

أعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين

معالي السيد حمدي الطباع	رئيس المجلس
معالي السيد ثابت الطاهر	نائب الرئيس
سعادة السيد موسى شحادة	أمين الصندوق
سعادة السيد عبد الحليم عابدين	أمين السر
سعادة السيد عصام بدير	عضو
سعادة السيد عوني الساكت	عضو
سعادة السيد محمد بهجت البلبيسي	عضو
سعادة السيد حسام الدين الهدهد	عضو
سعادة السيد يسري طهبوب	عضو

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	١١
اجتماع الهيئة العامة للجمعية	١٢
رؤية الجمعية للخطة العشرية للتنمية الاقتصادية	١٤
المنبر الاقتصادي للجمعية	٢٢
النشاطات المحلية	٢٦
استقبال السفراء المعتمدين لدى البلاط الملكي الهاشمي	٣٢
استقبال الوفود العربية والأجنبية	٣٥
مجالس الأعمال المشتركة والنشاطات الخارجية	٤٢
الاجتماعات الرسمية واللجان المشتركة	٤٧
المطبوعات والموقع الالكتروني للجمعية	٤٨
الخطة المستقبلية والموازنة التقديرية لعام ٢٠١٥	٤٩
الحسابات الختامية وتقرير مدققي الحسابات	٥١

كلمة رئيس مجلس الإدارة

في خضم الظروف الاقليمية الصعبة تمكن الأردن بفضل الله تعالى و قيادته الهاشمية الحكيمة من الحفاظ على الأمن والاستقرار ومواجهة التحديات الجمة التي تواجه الاقتصاد الأردني، وتمكن الاقتصاد الوطني من الحفاظ على نموه في ظروف هي الأصعب التي تمر على الأردن منذ سنوات ومن جانبها واضطلاعا بدورها في خدمة الاقتصاد الوطني، واصلت جمعية رجال الأعمال الأردنيين أداء رسالتها في خدمة قطاع الأعمال الأردني وترويج الاستثمار في الأردن وبناء العلاقات القوية والمتميزة مع عدد من النظراء في الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة، مستندة في ذلك إلى توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم وحرص جمعية رجال الأعمال الأردنيين على متابعة التطورات الاقتصادية على الصعيد المحلي والعالمي، ومن منطلق الوعي بالمسؤولية الوطنية والمشاركة فيها جنبا إلى جنب مع القطاع العام .

لقد جاءت الرؤية الملكية الثاقبة في رسالة هامة وجهها جلالة الملك عبد الله الثاني المعظم للحكومة لوضع خطة عشرية للإصلاح الاقتصادي بالشراكة مع القطاع الخاص ومختلف مكونات المجتمع المدني تكون بمثابة خارطة طريق لمستقبل الأردن الذي نريد. لقد قامت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالاضطلاع بدورها الوطني في هذا المجال وبادرت بتقديم رؤيتها للخطة العشرية إلى الحكومة. كذلك شاركت الجمعية بفاعلية في مناقشة القوانين الاقتصادية الجديدة من خلال المجلس الاستشاري لوزارة الصناعة والتجارة، حيث تم إعداد مذكرات تتضمن وجهة نظر الجمعية فيما يخص مشاريع قوانين ضريبة الدخل، الاستثمار، الشراكة فيما بين القطاع العام والخاص، ومشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٥.

ونشط المنبر الاقتصادي للجمعية في هذا العام حيث استضاف كلاً من دولة الدكتور عدنان بدران حول مستقبل الطاقة في الأردن، ومعالي الدكتور بسام التلهوني وزير العدل حول أثر القضاء في الأردن على بيئة الأعمال، ومعالي الدكتور أمية طوقان وزير المالية حول موازنة السنة المالية ٢٠١٥، وسعادة الدكتور عمر الرزاز حول موضوع التخاصية في المملكة. كما تمت المشاركة في عدد من الاجتماعات الرسمية والمؤتمرات واللجان ومجالس الشراكة مع دائرة الجمارك .

هذا على صعيد دور الجمعية في المجال التشريعي والسياسات الاقتصادية، أما على صعيد تنمية علاقات الأردن الاقتصادية الخارجية وتوطيد علاقات أعضاء الجمعية مع نظرائهم في الدول العربية والأجنبية، فقد عقدت الجمعية اجتماعات مجالس الأعمال الأردني – التركي، والفرنسي والمصري. كما شاركت في اجتماعات منتدى الأعمال الأردني السعودي في الرياض برعاية معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور حاتم الحلواني، ومؤتمر الشراكة العربي الهندي الرابع. كما ساهمت الجمعية في تنظيم منتدى الأعمال الأردني- التركي في عمان، برعاية معالي وزير الاقتصاد التركي ووزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور حاتم الحلواني اضافة إلى استقبال عدد من الوفود الاقتصادية ورجال الأعمال، واستقبال السفراء المعتمدين لدى البلاط الملكي الهاشمي .

وسوف نورد لكم على صفحات هذا التقرير أبرز نشاطات الجمعية المحلية والخارجية بالتفصيل. وفي الختام فان جمعية رجال الأعمال الأردنيين تجدد العهد بالاستمرار في خدمة أعضائها الذين كانوا وراء كل نجاحاتها مؤكدة الولاء للقيادة الهاشمية الحكيمة التي تقود مسيرة النهضة لوطننا العزيز، وتجدد التزامها ببذل كل الطاقات لبناء اقتصاد وطني قوي وتنمية مستدامة.

والله ولي التوفيق

حمدي الطباع

رئيس الجمعية

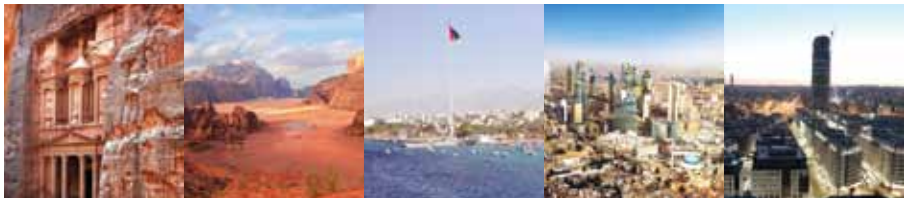

الهيئة العامة العادية لجمعية رجال الأعمال الأردنيين
تعقد اجتماعها السنوي لعام ٢٠١٤

عقد في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/٤/٢٢ اجتماع الهيئة العامة العادية للجمعية لعام ٢٠١٤. وجرى بحث جدول أعمال الاجتماع وإقراره ومن ثم استعرض معالي السيد حمدي الطباع نشاطات الجمعية للعام ٢٠١٣ وخطتها المستقبلية، حيث قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٣ بنقل وجهة نظر مجتمع الأعمال إلى الحكومة فعقدت لقاءات مع دولة الدكتور عبد الله النسور بالإضافة إلى تنظيم سلسلة لقاءات المنبر الاقتصادي من خلال استضافة أمين عمان الكبرى ورئيس هيئة الأوراق المالية وسفيرة الاتحاد الأوروبي ومدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية. كذلك شاركت الجمعية بفاعلية في مناقشة القوانين الاقتصادية الجديدة من خلال المجلس الاستشاري لوزارة الصناعة والتجارة، حيث تم إعداد مذكرات تتضمن وجهة نظر الجمعية فيما يخص مشاريع قوانين ضريبة الدخل، الاستثمار، تحصيل الأموال الأميرية ، الضمان الاجتماعي ومشروع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠١٤ كما تمت المشاركة في عدد من الاجتماعات الرسمية والمؤتمرات واللجان ومجلس الشراكة فيما بين القطاع الخاص ودائرة الجمارك.

وفي مجال حرص الجمعية على تنمية علاقاتها مع قطاع الأعمال في الدول العربية والأجنبية، فقد شاركت الجمعية ضمن الوفد الرسمي الذي رافق رئيس الوزراء الدكتور عبد الله النسور إلى تركيا وعقدت اجتماعات مجلس الأعمال الأردني التركي في اسطنبول على هامش الزيارة الملكية إلى انقرة كما تم تنظيم زيارة عمل إلى رومانيا وتأسيس مجلس الأعمال الأردني الروماني بالاضافة إلى عقد اجتماع مجلس الأعمال الأردني المصري في القاهرة، كما شاركت الجمعية بوفد كبير في الملتقى الخامس عشر لمجتمع الأعمال العربي الذي عقد بالكويت بالتنظيم المشترك مع اتحاد رجال الأعمال العرب تحت رعاية صاحب السمو الشيخ جابر المبارك الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت الشقيقة.

ولتعزيز التفاعل بين أعضاء الجمعية وخدمة لأهدافها تم تشكيل اللجان القطاعية من أعضاء الهيئة العامة وباشرت هذه اللجان اجتماعاتها الدورية. ثم تلا مدقق الحسابات سابا وشركاهم تقرير المدقق وأقرت الهيئة العامة التقرير السنوي للجمعية للعام ٢٠١٤ والحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠١٣ وصادقت عليها وأعادت انتخاب سابا وشركاهم مدققاً خارجياً لعام ٢٠١٤.

وجرى بعد ذلك عرض التعديلات المقترحة على النظام الداخلي للجمعية بما يضمن تحقيق اهداف الجمعية وتقديم خدمة افضل لأعضائها وبما ينسجم وقانون الجمعيات؛ حيث اقر أعضاء الهيئة العامة تلك التعديلات.

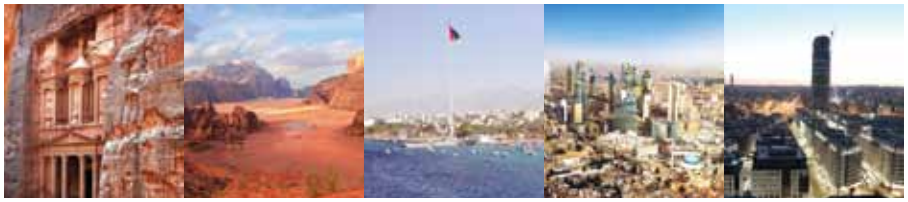

الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية

اضطلاعا بدور جمعية رجال الأعمال الأردنيين ومسؤوليتها تجاه الوطن في المساهمة برسم السياسات الاقتصادية بما يخدم المصالح العليا للاقتصاد الوطني، فقد أعدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين دراسة قدمت من خلالها رؤيتها للخطة العشرية للنهوض بالاقتصاد الوطني وبعثت الجمعية بهذه المقترحات لدولة رئيس الوزراء الدكتور عبد الله النسور ولأصحاب المعالي وزراء المالية والصناعة والتجارة والتموين كما تم ارسال نسخة من هذه المقترحات للدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي الهاشمي العامر.

وفيما يلي رؤية الجمعية حول الخطة العشرية و ما يتوجب أن تتضمنه تلك الخطة:

الرؤيـــة:

تحسين مستوى معيشة المواطن الأردني وتأمين الحياة الكريمة والمستقبل المشرق لأبناء الشعب والمساواة الاجتماعية بينهم من خلال التنمية الشاملة والمستدامة التي تنعكس على رفاه مختلف الشرائح المجتمعية وفي مختلف مناطق الأردن ومحافظاته.

الرسالة:

وضع تصوّر مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشر القادمة، وفق إطار متكامل يستوفي أركان السياستين المالية والنقدية ويضمن الانسجام بينهما، ويُحسِّن من تنافسية اقتصادنا الوطني، ويُعزِّز قيم الإنتاج والاعتماد على الذات وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

الأهداف:

١- ترسيخ التنافسية ومنع الاحتكار في الاقتصاد المحلي.

٢- تعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية بشكل خاص والاقتصاد الأردني بشكل عام.

٣- زيادة قدرته على مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية الطارئة.

٤- المحافظة على استقرار السياستين النقدية والمالية واتساقهما.

٥- الارتقاء بنوعية الخدمات الحكومية في الصحة والتعليم والتدريب والتشغيل.

٦- تفعيل الحكم المحلي واللامركزية.

٧- محاربة الفقر والبطالة.

٨- تحقيق أعلى درجات المساواة وتكافؤ الفرص وتوخي العدالة في الحصول على الخدمات العامة.

٩- ضمان توزيع مكتسبات التنمية على المحافظات.

الإستراتيجية:

تصور استراتيجي لعشر سنوات للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٥، وينجز عبر عدد من الخطط

المرحلية المتداخلة. هذه الاستراتيجية تتصف بما يلي :-

١- الواقعية وعبر طموحات عملية وفي نطاق القدرة الأردنية على تنفيذها.

٢- تكون مرنة وقابلة للتعديل والتكيف مع تغير الظروف المحلية والدولية من خلال برامج عمل تفصيلية وخطط فرعية قطاعية.

٣- يرافقها آليات متابعة وتدقيق للإنجاز والتقدم في التنفيذ بحيث تتحقق أهدافها قبل نهاية الربع الأول من هذا القرن.

٤- تكون عابرة للحكومات وتلتزم بها الحكومات المتعاقبة بعد إقرارها من مجلس الأمة وأن لا تكون مجرد شعار مفرغ من مضمونه ترفعه الحكومات.

٥- يكون القطاع الخاص شريكاً رئيسياً في وضعها ويتحمل مسؤوليتها تجاه الوطن.

٦- أن لا تلقى هذه الخطة مصير سابقاتها من الخطط والأجندات كالأجندة الوطنية والخطة الثلاثية.

البرامج :

أولاً : نهضة إدارية مؤسسية وذلك من خلال

١- توفير الكوادر الاقتصادية والاجتماعية ومن كافة التخصصات والخبرات التخطيطية والمؤسسات القادرة على تنفيذ هذا التكليف السامي وتمكين وزارة التخطيط والأجهزة ذات العلاقة بعملية التخطيط.

٢- حشد كافة الجهود من قبل الجميع، الحكومة ومؤسساتها ودوائرها، والقطاع الخاص بمنظماته ومؤسساته وشركاته وكذلك المجتمع المدني بنقاباته وأحزابه وجمعياته.

٣- التعاون والتنسيق بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية كل في مجالها في ما يتعلق بالخطة المطلوبة.

٤- الإصلاح السياسي القادر على إخراج المؤسسات الاقتصادية التي سيوكل إليها التخطيط والتنفيذ ومراقبة الأداء والإنجاز.

ثانياً : إعادة هيكلة الإدارة العامة

بكل مؤسساتها ومقوماتها وأدواتها وآلياتها من خلال :

١- تفعيل القدرات البشرية المتوفرة في الحكومة ومؤسساتها واستغلال هذه القدرات في رسم وتنفيذ الإستراتيجيات والبرامج المطلوبة لتنفيذ الخطة .

٢- رفع سوية وكفاءة المسؤولين والموظفين دون استثناء وفي مختلف الرتب والوظائف بالتدريب والتأهيل.

٣- توظيف الكفاءات اللازمة على أسس الخبرة والكفاءة العلمية.

٤- ترشيق الجهاز الحكومي وتخليصه من البطالة المقنعة فيه ودمج أو إلغاء المؤسسات التي استنفذت أغراضها وتلك التي تشكل عبئاً على الموازنة العامة بدل أن تكون رافداً لها.

٥- استخدام آخر مبتكرات تكنولوجيا المعلومات والحلول للمشكلات التي تعترض عملية التخطيط والتنفيذ بما في ذلك الحكومة الإلكترونية في جميع أجهزة الدولة.

ثالثاً : رؤية جديدة واقعية للمنظومة التعليمية

١- نظرا لضعف مستوى التعليم الأساسي وكذلك ضعف مستوى خريجي الجامعات يجب إعادة النظر في المناهج المدرسية والجامعية وبما يتلاءم مع التطورات العلمية وحاجة سوق العمل، وان يتم التركيز على الموضوعات التي يتطلبها سوق العمل بشكل خاص لتجنب بطالة خريجي الجامعات في تخصصات لا توفر فرص عمل لدارسيها.

٢- أهمية التفاعل بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص خصوصاً في مجال البحث العلمي، وفرص العمل.

٣- تبني نظرية الاقتصاد المعرفي وتكنولوجيا المعلومات منذ المراحل الأولى الدراسية .

٤- إيجاد البيئة المناسبة والمناخ الملائم للتعليم من أبنية مدرسية وتجهيزات .

٥- تأهيل المدرسين ورفع سويتهم بالتدريب والتأهيل في كل المراحل التعليمية وتوفير الحياة الكريمة لهم ولا سيما في المناطق النائية الأقل حظاً.

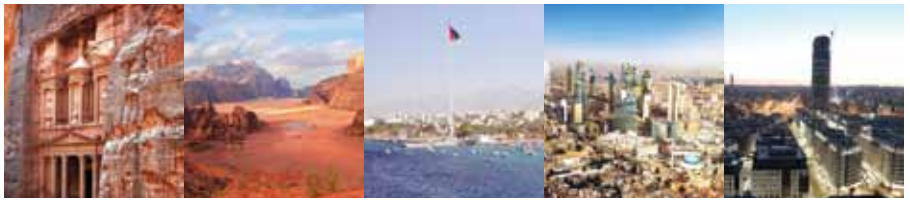

٦- غرس القيم التربوية والدينية والاجتماعية في المدارس والجامعات وتنقية العملية التعليمية من الشوائب التي علقت بها في الأونة الأخيرة.

٧- تكثيف الجهود للنهوض بالبحث العلمي التجريبي التطبيقي الذي يمكن الاستفادة من نتائجه في مجالات الحياة العملية الأردنية.

٨- تفعيل دور الجامعات الأردنية والمعاهد لخدمة المجتمعات المحلية التي تتواجد فيها.

٩- تشجيع البعثات العلمية والدورات التدريبية في الخارج لكوادر الجامعات الأردنية والرحلات الاستطلاعية للإطلاع على خبرات وتجارب الآخرين.

رابعاً : الاستعانة بما تراكم من خبرات وكفاءات في جميع القطاعات

سواء تلك التي في الخدمة أو خارج الخدمة في كافة المجالات في القطاعين العام والخاص، وما أكثرها في الدولة الأردنية ولكنها تحتاج إلى تحفيز وتفعيل وتشجيع لتقوم بمسؤولياتها في هذا المشروع الحيوي النهضوي الذي يفترض أن يكون بتكاتف الجميع ويتوقع أن يكون نقلة نوعية نحو تحسين حياة المواطنين الأردنيين .

خامساً : القضاء

١- ان القضاء هو المرتكز الأول لأي مجتمع أو دولة والعدل اساس الملك وعليه يتوجب ايلاء موضوع القضاء الأهمية اللازمة وإجراء إصلاحات في الجسم القضائي لضمان استقلاليته التامة واتخاذ ما يلزم لرفع كفاءة القضاة وأهلية المحاكم وإجراءات التقاضي.

٢- تعديل التشريعات السارية التي يحتاجها تنفيذ الخطة وبدون معوقات تشريعية بما يحفظ للمجتمع الأردني حقوقه وواجباته.

سادساً : إخراج برنامج الشراكة مع القطاع الخاص إلى حيز الوجود

أن تلتزم الحكومة بوضع برنامج للشراكة مع القطاع الخاص علما بان مشروع قانون الشراكة قد ارسلته الحكومة إلى مجلس النواب دون ان يعرض على القطاع الخاص فالشراكة يجب ان تطبق على ارض الواقع بدل أن تبقى شعارات وعناوين خالية الجوهر والمضمون. وأن تجري الحكومة الحوار الحقيقي القادر على إحداث شراكة فعلية مسؤولة مع مؤسسات القطاع الخاص باعتبارها المنفذ والمدير لعملية التنمية الاقتصادية في المملكة والمستثمر فيها والممول للنشاطات الإنتاجية في قطاعات الاقتصاد المختلفة ولجزء هام من منتجي الخدمات الحكومية.

سابعاً : تحسين بيئة الأعمال والاستثمار

١- الإسراع في سن التشريعات الاستثمارية وشفافيتها ووضوحها وبحيث لا تخضع للتفسير المزاجي للموظفين القائمين على شؤون الاستثمار.

٢- جعل الأردن منطقة تنموية واحدة وإعطاء حوافز للمشاريع في بعض المحافظات أو المناطق الاقل حظا.

٣- تقصير المدة التي تستغرقها إقامة المشروعات الاقتصادية ، وتخفيض كلف إقامة المشاريع.

٤- تبسيط الإجراءات وخطوات العمل اللازمة لإقامة الأعمال والمشروعات.

٥- العمل على السماح بتأجير أراضي الدولة بأسعار رمزية لغاية إقامة المشاريع الإنتاجية والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المحافظات ويخفف من كلف الإنتاج لتلك المشاريع .

٦- تعزيز السياسات المشجعة على الابتكار والإبداع والرواد الشباب ودعم المشاريع الإنتاجية والريادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة النمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة.

٧- منح حوافز ضريبية للصناعات الريادية وللتوسعات الاقتصادية وتلك المبنية على خطط استثمارية واضحة تبين سلسلة الاستثمارات المستقبلية التوسعية للمشروع.

٨- توفير البنية التحتية المتقدمة لجذب الاستثمارات الخارجية وتعبئة المدخرات الوطنية المتوفرة في الجهاز المصرفي الأردني في الداخل وفي الخارج .

٩- ترويج مناخ الأردن الاستثماري عربياً وإقليمياً ودولياً من خلال مؤسسة تشجيع الاستثمار والمناطق التنموية والسفارات الأردنية في الخارج والتعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات والقطاع الخاص لتحقيق هذه الغاية نظرا للدور الفاعل الذي تقوم به مجالس الأعمال المشتركة بين هيئات القطاع الخاص في الأردن ونظيراتها في الدول العربية والصديقة والزيارات المتبادلة مع تلك الدول ، وإبراز التشريعات الاستثمارية ومقومات البيئة الاستثمارية والقطاعات الواعدة في الاقتصاد الأردني والإصلاحات الاقتصادية والاستقرار السياسي والاجتماعي ونعمتي الأمن والأمان.

١٠- إنشاء وتوسيع الحاضنات الاستثمارية والتكنولوجية المحلية.

١١- ترسيخ الشفافية في القطاعين العام والخاص ومكافحة الفساد .

١٢- الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في جذب الاستثمارات كالتجربة التركية على سبيل المثال حيث تقدم حوافز عديدة للاستثمار بالامكان تطبيقها في الأردن ومنها ما يلي:

- تفويض أراضي الدولة مجاناً لإقامة المشاريع الاستثمارية.
- منح حوافز للمشاريع التي تستخدم نسبة محددة من العمالة المحلية وتحقق قيمة مضافة عالية بهدف تشجيع استخدام العمالة المحلية وخلق فرص العمل للشباب وخاصة في المشاريع التي تقام في المحافظات الأقل حظا .
- الإعفاء من ضريبة المبيعات على المواد والمستلزمات المستخدمة في بناء المشروع .
- منح حوافز تشجيعية تتناسب ونسبة الأرباح المتحققة للمشروع التي يعاد استخدامها في تطوير المشروع وتوسعته أو تستثمر داخل المملكة في مشاريع جديدة .

ثامناً: تنمية المحافظات

١- تحسين الخدمات المتوفرة فيها من صحة وتعليم ومواصلات واتصالات وطاقة وبنى تحتية وكافة المرافق العامة والدوائر الحكومية.

٢- وضع برامج للحد من الهجرة من المحافظات إلى العاصمة بشكل خاص.

٣- تدريب وتأهيل للقوى العاملة غير المدربة فيها وتمكين النساء وذوي الاحتياجات الخاصة.

٤- رفع كفاءة البلديات والمجالس المحلية وتطبيق اللامركزية في المحافظات.

٥- توطين استثمارات مكثفة للعمالة في الأماكن المحرومة منها وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبحيث يكون الريف والبادية مراكز إنتاج رئيسية للغذاء والأعلاف والثروة الحيوانية.

٦- أن تكون الزراعة نمط حياة ومنهج معيشة لتثبيت السكان في قراهم بحيث لا يكون الريف طارداً للسكان ووقف الهجرة إلى المدن.

٧- تشجيع السياحة في الأماكن الطبيعية والأثرية في الريف والبادية وتقديم التسهيلات المشجعة على اجتذاب السياحة الداخلية والخارجية.

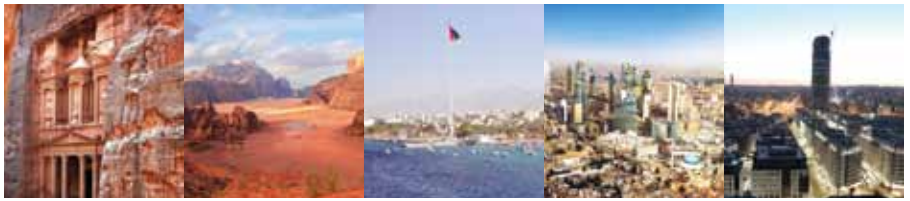

تاسعاً: رفع مستويات المعيشة للمواطن الأردني

١- البناء والمساكن:

- وضع دراسة لما يحتاج المواطن من مساحة كافية اقتصاديا واجتماعيا وتحفيز البناء قليل التكاليف.
- أهمية القيام بمشاريع إسكان لذوي الدخل المحدود وتلافي الأخطاء التي حدثت في مشاريع إسكان سابقة.
- استخدام مواد العزل ومواد بناء قليلة التكلفة والاحتفاظ بمظهر جمالي للأبنية.
- تشجيع البناء في الأراضي غير الزراعية.

٢- النقل العام :

- إيجاد حلول دائمة للنقل العام والحد من الاستخدام المتزايد للسيارات الخاصة.
- تشجيع استخدام وسائل النقل الموفرة للطاقة والصديقة للبيئة.
- تشجيع توفير النقل العام للجامعات والمدارس والمؤسسات.
- تشجيع استخدام الحافلات الكبيرة بين المدن بدل الباصات الصغيرة .
- تحسين البنية التحتية للنقل وسلامة النقل على الطرق .
- الإسراع في تنفيذ مشروعات النقل الإستراتيجية كالباص السريع وخط السكة الخفيف بين عمان والزرقاء وكذلك مشروعات السكك الحديدية .

٣- ساعات العمل للقطاعين العام والخاص :

- اجراء دراسة معمقة لحاجة الاقتصاد الأردني من ساعات العمل.
- إعادة النظر بالعطل الرسمية الكثيرة حيث أن كل يوم من العطلات يكلف المملكة مئات الملايين من الدنانير من الناتج المحلي الإجمالي.
- دراسة أوقات الدوام الرسمي للقطاعين العام والخاص لتنظيم أوقات الموظفين والمدارس وبما لا يؤثر سلبا على الإنتاجية .

٤- التعليم الأساسي والثانوي والجامعي:

- أن يتم تحفيز الاستثمار في التعليم ووضع حوافز لهذا القطاع.
- إعادة النظر بالعملية التربوية والتعليمية برمتها وإعادة هيكلتها في كافة المراحل وبما يواكب التطورات العالمية المتسارعة في هذا المجال.
- الحكومة ملزمة بتقديم الدراسة الثانوية مجانا للطلاب على الرغم من شح الموارد للحد من ظاهرة التهرب والتسرب من على مقاعد الدراسة ولتقدم الحكومة دليلا على حرصها على شباب المستقبل.
- كذلك يجب استمرار دعم الجامعات ورفع سويتها وتسوية مديونياتها ودفع استحقاقاتها من جباية الجمارك، وفي ذات الوقت يجب العمل على تخفيض النفقات الجامعية من خلال الحد من الوظائف الإدارية الكثيرة الغير مبررة. ولدينا جامعات حكومية وخاصة توفر فرص التعليم العالي للشباب وبالتالي تقلص من الحاجة للسفر إلى الخارج لتلقي التعليم وتوفير مبالغ طائلة بالعملات الأجنبية على الأردن.
- قطاع التعليم بمختلف مراحله حتى التعليم العالي يجب إن يكون غير ربحي، والمستثمرين والمساهمين في قطاع التعليم يمكن إن يستفيدوا من خلال خدمات وحوافز يحصوا عليها لقاء الاستثمار في هذا القطاع وأية عوائد من التعليم يجب أن تنفق على تحسين العملية التعليمية والارتقاء بمستواها والاستثمار في تطويرها.
- يجب تشجيع استقطاب الدارسين الأجانب إلى الجامعات الأردنية.

٥- قطاع الرعاية الصحية:

- تحفيز الاستثمار فيه وتوسع الخدمات التي تقدم للمواطنين من خلاله .
- السماح للقطاع الخاص بإنشاء كليات الطب بالتعاون مع جامعات عالمية حتى لا يضطر أبناءنا للدراسة في الخارج.
- إصلاح منظومة التأمين الصحي الحكومي وتقديم خدمة صحية بسوية عالية للمواطنين وشمول جميع المواطنين بالتأمين الصحي.
- رفع كفاءة وجاهزية القطاع الصحي الخاص والعام لاستمرارهما في استقطاب السياحة العلاجية إلى الأردن في ظل منافسة حالية ومحتملة من مراكز علاجية متميزة في المنطقة.

عاشرا : قطاع الصناعة الوطنية

- يجب الإبقاء على إعطاء أفضلية للصناعة الوطنية في العطاءات الحكومية.
- ترشيد الاستهلاك للسلع المستوردة الكمالية وإعادة النظر بالرسوم المفروضة عليها.
- دعم الصناعة الوطنية من خلال برامج التطوير الإداري والفني.
- استمرار إعفاء أرباح الصادرات من الضرائب وفي المقابل على الصناعة الوطنية.
- مسؤولية الارتقاء بجودة الإنتاج وتخفيف كلف الإنتاج لتتمكن من المنافسة داخليا وخارجيا.
- توفير الحوافز والمزايا لإقامة المشاريع الإنتاجية.
- تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل اللازم لها.

حادي عشر : قطاع الطاقة

- إتباع سياسة ترشيد استهلاك الطاقة تبدأ من المواطن ليتحمل المسؤولية في تخفيف العبء الذي يفرضه هذا القطاع على مستوى المعيشة ووضع البرامج التوعوية لتحقيق هذا الهدف .
- لا بد من تخفيض خسائر شركة الكهرباء الوطنية وتبني إستراتيجية واضحة لقطاع الكهرباء تمكنه من تخفيض خسائره تدريجياً والوصول إلى حالة التوازن في نهاية عام ٢٠١٧.
- إلغاء الدعم تدريجياً بالتزامن مع التوسع في استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح واستغلال الصخر الزيتي.
- أهمية سرعة اتخاذ القرارات اللازمة في قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة حتى لا ينسحب المستثمرون المهتمون بهذا القطاع من الاستثمار في الأردن.

ثاني عشر : المغتربون ورجال الأعمال الأردنيين في الخارج

- توثيق الصلات بهم اينما كانوا من خلال عمل السفارات الأردنية في الخارج.
- توفير المعلومات حول فرص الاستثمار المتاحة في الوطن وتشجيعهم على استثمار مدخراتهم بمشاريع تعود عليهم وعلى الاقتصاد الوطني بالفائدة.
- توفير فرص التعليم لابناء المغتربين في الجامعات الأردنية بكلف معقولة.
- الاستفادة من الخبرات الادارية والفنية للمتقاعدين منهم في التعليم والتدريب وادارة المشاريع.
- التنسيق مع هيئات القطاع الخاص لاقامة فعاليات دورية مختصة بشؤون المغتربين. وهنا لا بد من الأشارة إلى ان جمعية رجال الأعمال الأردنيين كانت المبادرة في عقد سلسلة مؤتمرات المغتربين الأردنيين حيث يتم خلالها تعريفهم باخر التطورات على الساحة الاقتصادية وفرص الاستثمار القائمة. كما يجري حوار مفتوح مع رئيس الحكومة لعرض مشاكلهم ومناقشة قضاياهم والاستماع إلى آرائهم.
- انشاء مجالس للمغتربين في الخارج برعاية السفارات الأردنية لتعزيز التواصل فيما بينهم في بلاد الاغتراب.
- عمل دورات تعليمية في اللغة العربية وتاريخ الأردن المعاصر من خلال السفارات لأبناء المغتربين في الدول الاجنبية لتعزيز الانتماء للوطن.
- مراعاة الحقوق المدنية للمغتربين مثل حق الاقتراع والتصويت والترشح وتولي المناصب القيادية.

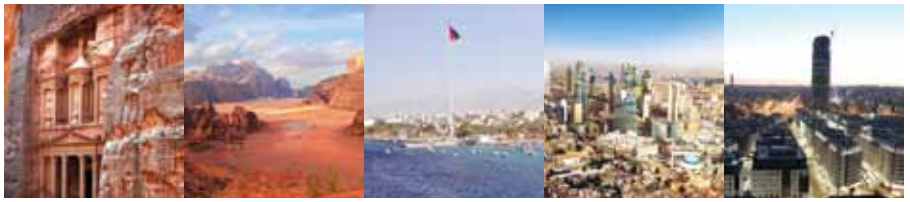

ثالث عشر: قطاع السياحة

- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي كونه مكونا اساسيا للاقتصاد الوطني.
- وضع برامج تدريبية متخصصة للعمالة في القطاع السياحي ورفع سوية العاملين فيها وتشجيع الشباب الأردني على العمل في هذا القطاع.
- وضع برامج ترويجية للسياحة الترفيهية والعلاجية والدينية الاسلامية والمسيحية وحسن الاستفادة من مقومات الأردن السياحية في هذه المجالات.
- اعادة النظر بالرسوم المفروضة على دخول الاماكن السياحية وضرائب تذاكر السفر.
- تاهيل الاماكن السياحية وتطويرها وتوفير الخدمات المرافقة لها.
- اقامة المؤتمرات السياحية المتخصصة وتكثيف جهود الترويج السياحي داخليا وخارجيا.

رابع عشر: السياسة المالية

١- إعادة النظر في القوانين المالية كالضريبة والاستثمار والسوق المالي لتكون تشريعات محفزة للنمو الاقتصادي وليست مثبطة له وجاذبة للاستثمار وليس طاردة له.

٢- تفعيل قانون الزكاة الذي كان يعمل به في الخمسينيات وتحديثه لما لذلك من انعكاس ايجابي إذ سيوفر على المواطن أية ضرائب جديدة وسيوفر للخزينة إيراداً للإيفاء بالتزاماتها ويخفض الحاجة للاقتراض وسيوفر كذلك التمويل لإقامة المشاريع الخدمية للمواطنين ومشاريع البنية التحتية.

٣- ربط بعض المنح الخليجية المؤكدة بمشروعات استثمارية تفوق هذه المنح بثلاث أو أربع مرات يتم استدراجها من مستثمرين أجانب أو محليين لمشروعات حيوية إستراتيجية في الطاقة والنقل العام والسياحة وغيرها مما يخفف عن كاهل الحكومة استثمارات رأسمالية بمليارات الدولارات يشارك في تملكها وتنفيذها القطاع الخاص.

٤- تخفيض الدين العام الداخلي والحد من قيام الحكومة بالاقتراض من الجهاز المصرفي ومنافسة القطاع الخاص على التسهيلات التي توفرها البنوك المحلية لتمويل نشاطات القطاع الخاص.

٥- شد الأحزمة على البطون وإتباع سياسة مالية تقشفية متشددة من حيث النفقات الجارية وضرورة تحصيل الكلفة العادلة للخدمات من ماء وكهرباء من خلال برنامج إصلاح اقتصادي وطني وإنفاذ وتفعيل القوانين المتعلقة بتحصيل أموالها ووقف التهرب الضريبي.

٦- تأجيل تنفيذ بعض المشروعات الضخمة التي لا تحظى بالأولوية والتركيز على المشروعات الرأسمالية ذات المردود السريع الذي يضيف إلى الرأسمال الاقتصادي والاجتماعي والناتج الإجمالي وبالتالي القدرة على تخفيض عجز الموازنة العامة وتسديد الدين العام.

٧- ترشيق الجهاز الحكومي وإلغاء بعض الوزارات والدوائر و كذلك السفارات التي تشكل عبئاً على الخزينة دون مردود يذكر، والمؤسسات المستقلة التي استنفذت اغراضها أو تشكل عبئاً على الموازنة، وعدم التعيين إلا في الوظائف الملحة كالصحة والتعليم وعلى أسس الكفاءة والخبرة والتنافسية المطلقة.

٨- اعتماد الإلغاء التدريجي لدعم السلع والخدمات من خلال الخطة العشرية وتعزيز الاعتماد على الذات.

٩- تشجيع الاستثمار في توليد الطاقة المتجددة من الشمس والرياح وكذلك استخراج الصخر الزيتي، وترشيد استهلاك الطاقة من خلال الحوافز وإعفاء الأدوات الموفرة للطاقة من الرسوم والضرائب.

١٠- يمكن التخفيف من حدة الصبغة الجبائية لقانون الضريبة بتخصيص نسبة من الأرباح قبل فرض الضريبة لصندوق تعويضي (Offset Fund) تصل إلى ٥٪ من أرباح الشركات ذات معدلات الضريبة المرتفعة مثلاً يخصص للبحث والتطوير والتوسع داخل الشركات وتدريب وتأهيل القوى العاملة فيها وتنمية المجتمعات المحلية التي تتوطن بها هذه الشركات.

خامس عشر: السياسة النقدية

١- مواصلة السياسة النقدية في الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال مراكمة احتياطي مريح من العملات الأجنبية لدعم الدينار وتوفير ملاءة نقدية للمستوردات حسب المعايير الدولية.

٢- المحافظة على سعر صرف الدينار وعلى قوته الشرائية من خلال كبح جماح التضخم الذي اخذ يرتفع في الأونة الأخيرة وبالتالي تدهور القيمة الشرائية لدخل المواطن الأردني المتوسط والمحدود.

٣- استخدام أدوات السياسة النقدية لدى البنك المركزي من سعر الخصم وأسعار الفائدة وشهادات الإيداع وسعر إقراض البنوك لتحفيز البنوك على توفير القروض والتسهيلات من البنوك للقطاع الخاص وبكلف معقولة تشجع النشاط الاقتصادي والاستثمار.

٤- ما زالت الفجوة بين أسعار الفائدة على الودائع وأسعار الفائدة على الاقراض واسعة وبالتالي يجب العمل على تضييق هذه الفجوة.

٥- تشجيع السياسة النقدية لنوافذ إقراضية ميسرة للقطاعات الواعدة كمشروعات الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات وكذلك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دور الشركة الأردنية لضمان القروض في مجال القروض المقدمة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى إعادة إقراض الصناعة.

٦- الحفاظ على متانة الجهاز المصرفي من حيث كفاية رأس المال والتخفيض ما أمكن من القروض غير العاملة والتفتيش المستمر على عمليات البنوك لسلامة البنوك وتطوير أنظمة الدفع.

٧- تحديث التشريعات المصرفية الأردنية وبما يواكب التطورات المصرفية العالمية وبشكل خاص تشريعات الصيرفة الإسلامية والبنوك الإسلامية وتوفير الكوادر اللازمة لذلك.

٨- تحفيز حوالات العاملين في الخارج وإعادة إثمان الصادرات إلى الجهاز المصرفي بالعملات الأجنبية والعمل عل تخفيض الضغوط على ميزان المدفوعات الأردني نتيجة تزايد الاستيراد على التصدير.

سادس عشر: السياسة العمالية

١- أنهاء تشوهات سوق العمل بتشريعات متناسقة مع احتياجات القطاعات الاقتصادية من العمالة.

٢- تشجيع وتحفيز وتدريب وتأهيل العمالة الأردنية في القطاعين العام والخاص في الشركات والمصانع والمؤسسات التابعة للقطاعين بغرض اكتساب الخبرات.

٣- السماح بتوفير العمالة الأجنبية للقطاعات التي تحتاجها بشدة والتي لا يقبل عليها الأردنيون.

٤- تطوير وتقوية برامج التدريب والتأهيل للعمالة الأردنية في مراكز التدريب المهني وتزويدها بالمعدات والآلات المتطورة والمتقدمة تكنولوجياً.

٥- توسيع برامج التشغيل للأردنيين الباحثين عن عمل سواء داخل المملكة أو خارجها.

٦- توسيع وتطوير برامج الضمان الاجتماعي للفئات غير المنضوية تحت لواء الضمان الاجتماعي ولا سيما ذوي الأعمال الحرة والمؤسسات الصغيرة.

٧- عدم تقييد العمالة الأجنبية الماهرة، القادرة على نقل المعرفة في قطاعات الصناعة وتكنولوجيا المعلومات.

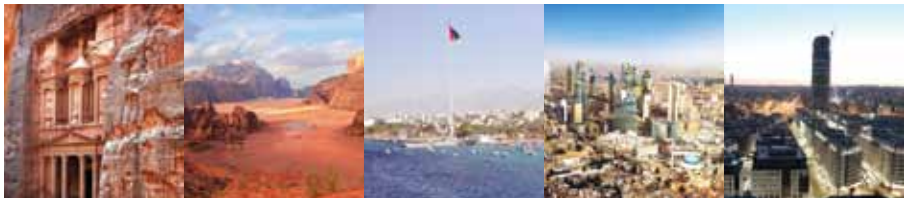

المنبر الاقتصادي لجمعية رجال الأعمال الأردنيين

لقاء دولة الدكتور عدنان بدران حول «مستقبل الطاقة في الأردن»

استضاف المنبر الاقتصادي بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٨ دولة الدكتور عدنان بدران رئيس جامعة البتراء في لقاء مع أعضاء الجمعية حول «مستقبل الطاقة في الأردن» بحضور عدد كبير من رجال الأعمال الأردنيين . القى معالي السيد حمدي الطباع كلمة ترحيبية في بداية اللقاء تحدث فيها عن التحديات التي تواجه قطاع الطاقة في الأردن وأعرب عن قلق مجتمع الأعمال الأردني من تزايد قيمة فاتورة النفط وارتفاع تكلفة الطاقة على المنتج الأردني وبالتالي التأثير سلبا على تنافسية الانتاج الوطني محليا وعربيا ودوليا وقد قامت الحكومة بتحديث الاستراتيجية الوطنية الشاملة لقطاع الطاقة بعيدة المدى لتغطي الفترة (٢٠٠٧-٢٠٢٠) . ووفقا لهذه الاستراتيجية تم اقرار عدد من السياسات الجديدة لمواجهة الوضع مستقبلياً، من أهمها التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة كمشاريع الطاقة الشمسية والرياح لإنتاج الكهرباء وتفعيل برامج كفاءة الطاقة، وإدخال الصخر الزيتي كبديل لتوليد الكهرباء وإنتاج الزيت الصخري، وكذلك إدخال الطاقة النووية كبديل لتوليد الكهرباء وهيكلة قطاع الطاقة وخصخصة مؤسساته الإنتاجية بحيث يتاح المجال للقطاع الخاص أن يقوم باستثماراته وفقاً لقوى السوق، وتعزيز مشاريع الربط في قطاع الطاقة بين دول الإقليم لتحقيق أمن التزويد بالطاقة وزيادة التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء.

ثم تحدث دولة الدكتور عدنان بدران رئيس جامعة البترا وأوضح أن الأردن يجابه مشكلة اقتصادية تتفاقم سنويا مع ارتفاع اسعار الطاقة الأحفورية بحيث ارتفعت فاتورة الطاقة المستوردة إلى ٤,٦ مليار دينار سنويا وبالعملة الصعبة وهذه الفاتورة في ارتفاع متزايد بحيث اصبحت تشكل نصف موازنة الدولة، وحوالي ٨٣٪ من مجمل صادراتنا ثم استعرض بالتفصيل واقع قطاع الطاقة ومشاريع الحكومة المستقبلية لتحفيز الاستثمار في الطاقة المتجددة والبديلة وبين امكانات وموارد الأردن في هذه المجالات .

لقاء الدكتور عمر الرزاز حول «تقرير لجنة تقييم التخاصية»

استضاف المنبر الاقتصادي للجمعية بتاريخ ٢٠١٤/٦/١٥ في فندق لاند مارك سعادة الدكتور عمر الرزاز رئيس لجنة تقييم التخاصية في لقاء حول « تقرير لجنة تقييم التخاصية وأثره في مسيرة الإصلاح» . بحضور أعضاء مجلس ادارة الجمعية وعدد كبير من رجال الأعمال وضيوفهم ، وافتتح معالي السيد حمدي الطباع اللقاء بكلمة بين فيها ان توجه الحكومة نحو سياسة التخاصية في مطلع عام ١٩٨٥ جاء مستمداً من روح كتاب التكليف الملكي السامي للحكومة آنذاك. وسار برنامج التخاصية منذ ذلك الوقت وفقا لخطة محددة وبرنامج زمني تم خلاله خصخصة ١٩ شركة. وقد لاقى برنامج الخصخصة في الأردن انتقادات عديدة وانقسم الخبراء والاقتصاديون وشرائح المجتمع المختلفة بين مؤيد ومعارض حتى جاءت توجيهات سيد البلاد بتكليف الحكومة لتشكيل لجنة خبراء محايدة تقدم تقريرا تقيم فيه تجربة التخاصية بشفافية ووضوح .

وفي ٢٠١٤/٣/٣١ قدمت الحكومة نتائج دراسة تقييم التخاصية وتزامن تسليم تقرير لجنة التخاصية مع رسالة وجهها جلالة الملك إلى رئيس الوزراء دعا فيها إلى وضع تصوّر مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشر المقبلة. وأفاد الطباع بان التقرير خلص إلى ان برنامج التخاصية قد حقق نجاحات مهمة تم التركيز عليها، ولكن أشار ايضا لبعض الإخفاقات.

ثم قدم سعادة الدكتور عمر الرزاز رئيس لجنة تقييم التخاصية عرضا بين فيه الاسباب الموجبة لبرنامج التخاصية وتوصيات اللجنة والأثر الايجابي على الاقتصاد الوطني الذي نتج عن خصخصة بعض الشركات فيما شابت عملية خصخصة عدد من الشركات بعض الممارسات التي لم تراع فيها الاساليب الفضلى والمعايير الدولية ، وأضاف ان اللجنة قدمت توصياتها لمجلس الوزراء ومن اهمها قانون ينظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودمج العديد من هيئات تنظيم القطاعات وإنشاء وحدة مرتبطة بمجلس الوزراء تحل محل هيئة التخاصية تناط بها مهام تقديم الدعم الفني للحكومة والتنسيب لمجلس الوزراء بمقترحات لمشاريع الشراكة وكذلك متابعة مدى التزام المستثمرين بالاتفاقيات المبرمة مع الحكومة ووضع المعايير لاختيار ممثلي الحكومة في مجالس ادارة الشركات التي تملكها الحكومة بالكامل أو جزء منها ومراقبة ادائهم وتوجيههم فيما يتعلق بالقرارات الهامة لهذه الشركات. كما اقترحت اللجنة اعداد استراتيجيات عملية لقطاعات الكهرباء والطاقة والاتصالات والنقل الجوي والمياه وأيضا انشاء صندوق وطني للمساهمة في تمويل مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة التي تعجز الحكومة عن تمويلها وتشارك فيه الجهات المانحة والبنوك وكذلك الانضمام لمبادرة الشفافية العالمية للصناعات التعدينية والتي تعتبر اتفاقية بين الحكومات والشركات ومؤسسات المجتمع المدني تساهم في تطبيق اعلى معايير الشفافية فيما يتعلق بالثروات الوطنية . وجرى بعد ذلك فتح النقاش بين الضيف والحضور اجاب فيه على تساؤلاتهم واستفساراتهم فيما يتعلق بالتقرير ونتائج عملية التخاصية.

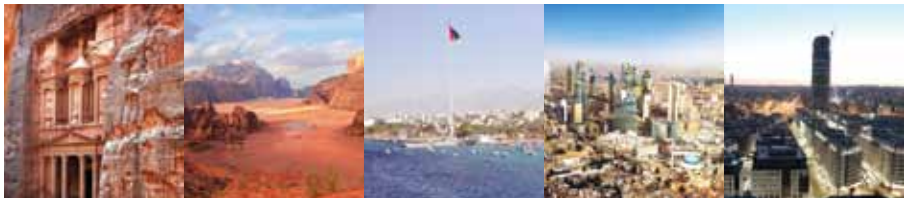

لقاء معالي الدكتور بسام التلهوني - وزير العدل حول «القضاء في الأردن وأثره على بيئة الأعمال»

في حديثه امام المنبر الاقتصادي للجمعية بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٦ اعلن معالي وزير العدل الدكتور بسام التلهوني عن مشروع قانون جديد للتنفيذ القضائي يتم مناقشته في ديوان التشريع والرأي، ويضمن تنفيذ الاحكام القضائية بالوقت والطريقة المناسبة ويعالج المماطلة في تنفيذ الاحكام وبين أن الحكومة لا تتدخل في أعمال القضاء ويقتصر عملها على التنظيم فقط من خلال التشريعات أو تعديلها حسبما تقتضي الحاجة مؤكدا وجود فصل بين وزارة العدل والسلطة القضائية لكن يحكمهما التعاون والدعم لبعضهما البعض. وأضاف ان اجراءات التقاضي والتشريعات العادلة تعتبر من اهم معطيات الاستثمار الجيد ومن اهم العوامل الجاذبة للاستثمار الخارجي مؤكدا ان القطاع الخاص يحتاج لتشريعات عصرية تحقق العدالة لبيئة الأعمال.

ولفت وزير العدل إلى التعديلات التي ستطال بعض نصوص قانون العقوبات ليكون هناك ردع جيد لما نشاهده من جرائم ظهرت أخيراً في المجتمع وتحتاج لمزيد من التشديد وأشار إلى ان اللجنة التي شكلتها وزارة العدل لمراجعة قانون العقوبات رفعت توصياتها ليصار إلى اصدار مشروع قانون جديد سيصدر خلال اقل من شهر مؤكدا أنه يشدد العقوبات على من يصدر شيكات من دون رصيد.

وتطرق التلهوني إلى الإجراءات التي اتخذتها وزارة العدل لمعالجة قضية التبليغات وفي مقدمتها الزام كل مواطن اردني من خلال قانون الاحوال المدنية الجديد بان يسجل عنوانه الصحيح لحل قضية العناوين الوهمية من خلال ربط الكتروني بين المحاكم ودائرة الاحوال المدنية. وشدد وزير العدل على ضرورة ان يلجأ القطاع الخاص إلى موضوع الوساطة في حل النزاعات. بدوره اكد رئيس الجمعية حمدي الطباع ان القضاء العادل وإجراءات التقاضي تلعب دورا كبيرا في تشجيع المستثمرين على اقامة استثماراتهم في الأردن وتحافظ على حقوق المواطنين. وقال ان الأردن لديه قضاء نزيه مستقل. لكن مجتمع الأعمال يتطلع لمزيد من التطوير والشفافية في ادائه لتثبيت ثقة المستثمرين بجاذبية بيئة الاستثمار بالمملكة.وأشار إلى ان تفاصيل عملية التقاضي هي ما يشغل بال مجتمع الأعمال بشكل خاص. فالمعاناة من بطء الإجراءات وآلية اجراءات التقاضي بالمحاكم الأردنية والتبليغات والحجز على الممتلكات والعقوبات والغرامات هي اهم الصعوبات التي لا بد من معالجتها.

ورأى أن انشاء المحاكم الاقتصادية المتخصصة هو الحل الامثل لمعالجة ذلك ومراعاة سرعة التقاضي وتسهيل الإجراءات للحفاظ على الحقوق والمكتسبات إلى جانب اهمية عملية التحكيم في التسريع بحل النزاعات وتجاوز الإجراءات القضائية الطويلة ومتابعة التنفيذ وتطبيق القانون. وشدد رئيس الجمعية على ضرورة تطوير التشريعات الاقتصادية باستمرار لتتواكب مع التطور السريع والتغييرات المستمرة في قطاع الأعمال.

لقاء معالي الدكتور أمية طوقان وزير المالية
حول «مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٥»

استضاف المنبر الاقتصادي للجمعية بتاريخ ١٢/٢١ / ٢٠١٤ معالي الدكتور أمية طوقان وزير المالية للحديث عن مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠١٥، وفي حديثه للحضور قال معالي الوزير ان الحكومة لن تعيد النظر بمشروع قانون الموازنة للعام المقبل خصوصا فيما يتعلق بفرضيات الموازنة التي تم بناؤها عند مستوى ١٠٠ دولار للبرميل، مشيرا ان مشروع القانون بين يدي النواب وهم أصحاب الشأن في اتخاذ القرار المناسب. وقال ان الحكومة قامت بإعداد مشروع قانون الموازنة عند مستوى ١٠٠ دولار، معتمدة مبدأي الاحتراز والتحوط بهذا الشأن، وأوضح طوقان ان الحكومة حافظت على حجم النفقات في مشروع قانون الموازنة للعام المقبل دون زيادة عن موازنة سنة ٢٠١٤، مشيرا إلى ان مشروع قانون ضريبة الدخل يعتبر اعادة توزيع للضريبة من اجل الحد من التهرب الضريبي دون ان تمس الدخول المتدنية للأفراد.

وأكد طوقان على ان استمرار انخفاض اسعار النفط عالميا من شأنه ان يساهم في اطفاء خسائر شركة الكهرباء قبل المدة المحددة ضمن استراتيجية الحكومة لإطفاء خسائر الكهرباء، مشيرا إلى ان الحكومة ماضية في تنفيذ استراتيجية معالجة خسائر الشركة الأردنية حتى عام ٢٠١٧ وصولا إلى كلف الإنتاج، مبينا ان الحكومة تريد من رفع اسعار الكهرباء الخروج من دعم السلعة وإيصال الدعم لمستحقيه من متدني الدخل. ومن جانبه قال معالي رئيس الجمعية السيد حمدي الطباع ان الاقتصاد الوطني تمكن من مواجهه التحديات الجمة المحلية منها والخارجية بفضل قيادته الهاشمية الفذة، من خلال اتباع سياسة حكيمة حافظت على الأمن والاستقرار، مبينا ان الاقتصاد الوطني ما زال يرزح تحت وطأة المديونية العامة وعجز الموازنة وانقطاع امداد الغاز وتفاقم العجز في الميزان التجاري وارتفاع نسب التضخم والبطالة.

وأشار الطباع إلى ان استضافة اللاجئين السوريين والعراقيين زادت من اعباء الحكومة وشكلت ضغطا على موارد الدولة والخدمات التي تقدم للمواطنين. وقال ان الحكومة حددت خطتها الاقتصادية للعام القادم من خلال مشروع الموازنة بهدف زيادة الايرادات وتقليص النفقات وعجز الموازنة عن طريق تعديل قانون ضريبة الدخل، وتوقيع اتفاقية الغاز مع الشركة الامريكية، ودعم مشاريع الطاقة البديلة، مع رفع اسعار الكهرباء تدريجيا ومواصلة تنفيذ المشاريع التنموية من خلال المنحة الخليجية واستمرار المنح الخارجية.

وأضاف الطباع ان تكلفة الطاقة والمياه تشكل ما يزيد عن ٧٠ ٪ من تكلفة الانتاج فمن المتوقع في ضوء قرارات ونية الحكومة رفع الدعم عن اسعار الكهرباء والمياه (بغض النظر عن اسعار النفط العالمية المتدنية نسبيا) ان تزيد تكلفة الانتاج وبالتالي تتراجع تنافسية الانتاج الوطني وأسعار السلع في السوق المحلي وتكلفة النقل وهذا الامر حتما سيؤثر على النشاط الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الاجمالي ومستوى معيشة المواطن والتضخم، وأكد الطباع ان الحكومة قامت بتعديل قانون ضريبة الدخل لتحصيل المزيد من الايرادات مباشرة من المواطنين والمؤسسات في حين ان حجم التهرب الضريبي والمتأخرات من الضرائب يقدر بمليار دينار سنويا، وإذا ما اتخذت الحكومة اجراءات جادة وفعالة لمعالجة هذا الامر فقد لا تضطر لتعديل قانون الضريبة لجباية المزيد من الايرادات.

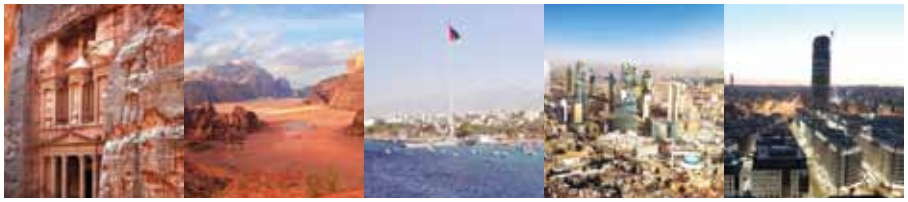

النشاطات المحلية

استقبال الرئيس التنفيذي لوحدة اغادير

استقبلت الجمعية بتاريخ ٢٠١٤/١/٩ سعادة السيد العيد محسوسي الرئيس التنفيذي للوحدة الفنية لاتفاقية اغادير، حيث جرى بحث اخر التطورات حول الاتفاقية وسبل الاستفادة منها. وعرض سعادة السيد العيد محسوسي مزايا الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ الفعلي في عام ٢٠٠٧ وأهدافها في تعزيز التبادل التجاري بين الأردن والدول الثلاث الاخرى الموقعة على الاتفاقية وهي مصر وتونس والمغرب وكذلك تعزيز الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، وأفاد ان الوحدة الفنية للاتفاقية قد اجرت دراسات قطاعية لبعض السلع التي يمكن ان تستفيد من تراكمية المنشأ بموجب الاتفاقية وهي السيارات والجلود والألبسة. وان هذه الدراسات بالاضافة إلى معلومات تفصيلية للمصدر الأردني متاحة على الموقع الالكتروني للوحدة الفنية مما يسهل على المصدرين التعرف على كيفية الاستفادة من الاتفاقية كما افاد ان الوحدة بصدد اعداد دراسة متكاملة هذا العام عن سلع اخرى مثل الصناعات الغذائية. وبين ان الوحدة الفنية تهدف إلى توفير المعلومات والبيانات التي تمكن المصدرين الأردنيين من ايصال منتجاتهم إلى سوق الدول الثلاث والاتحاد الأوروبي متمتعة بإعفاءات ومزايا الاتفاقية. ثم قدم معالي رئيس الجمعية وجهة نظر الجمعية حول هذه الاتفاقية واتفاقية الشراكة الأوروبية وبين ان الاستفادة منهما دون المستوى المطلوب نظرا لوجود معيقات وصعوبات يواجهها المصدر الأردني وفي مقدمتها ارتفاع تكلفة النقل بين الدول الثلاث ثم أوروبا مما يزيد من تكلفة الانتاج للصادرات الوطنية، كما بين ان قواعد المنشأ الخاصة بالاتفاقيتين اغادير والشراكة الأوروبية هي قواعد معقدة يصعب على المنتج الأردني الالتزام بها، اضافة إلى المواصفات الأوروبية التي تزيد من تكلفة الانتاج كثيرا للإيفاء بها. كما أشار معالي السيد حمدي الطباع ان الاتفاقية يجب ان تشمل قطاع الخدمات الذي يمتاز به الأردن.

تنظيم ورشة عمل حول حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة

عقدت الجمعية ورشة عمل على مدى يومين من تاريخ ٢٠١٤/١/٢٨ تحت عنوان «تطبيق قواعد حوكمة الشركات للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم» بتنظيم مشترك مع شركة بيت الحوكمة الأردني الذي يعمل بشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية IFC. وشارك في ورشة العمل عدد كبير من أعضاء الجمعية ومندوبون عن شركاتهم ومؤسساتهم حيث تهدف هذه الورشة إلى نشر الوعي حول الحوكمة وتعزيز تطبيق مبادئها في الأردن وتدريب اصحاب العمل والموظفين لديهم وإعدادهم لتطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات.

وافتتح ورشة العمل المهندس عبد الحليم عابدين أمين سر الجمعية بكلمة ترحيبية قال فيها أن عقد هذه الدورة التدريبية يأتي من منطلق تحقيق اهداف الجمعية في خدمة اعضائها من خلال التدريب والتثقيف بأحدث اساليب الادارة وممارسة الأعمال. وبين أنه تم اختيار موضوع الحوكمة لان ما يزيد عن ٩٠٪ من مؤسسات القطاع الخاص في الأردن هي مؤسسات متوسطة وصغيرة مما يجعلها رافعة الاقتصاد

الوطني. وان نجاح هذه المؤسسات في أعمالها يعني استمرار النمو الاقتصادي ومتانة الاقتصاد الوطني وان اتباع اساليب الحوكمة في الادارة تعني تحقيق الشفافية والنزاهة في الاداء وهذا الامر لا بد من ان ينعكس ايجابا على سمعة المنتج الوطني محليا وخارجيا وبالتالي جاذبية عبارة « صنع في الأردن».

اجتماع تنسيقي لزيارة وزير الاقتصاد التركي

عقدت الجمعية بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠١٤ اجتماعا تنسيقياً لترتيب زيارة وفد رجال الأعمال الأتراك برئاسة وزير الاقتصاد التركي المرتقبة إلى الأردن خلال الفترة ٢٨-٢٩ / ٤ / ٢٠١٤ وشارك في الاجتماع معالي الدكتور حاتم الحلواني وزير الصناعة والتجارة والتموين وسعادة السيد سدات أونال سفير الجمهورية التركية في عمان كما شارك في الاجتماع عدد من أعضاء مجلس ادارة الجمعية. وأكد معالي الدكتور حاتم الحلواني على اهمية البناء على نتائج اللقاء في اسطنبول وتوجيه الدعوة للشركات التركية الكبرى للمشاركة في الوفد التركي وان تشمل الشركات ورجال الأعمال الذين حضروا اللقاء في اسطنبول، وأعرب سعادة السفير التركي عن تقديره لدور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين.

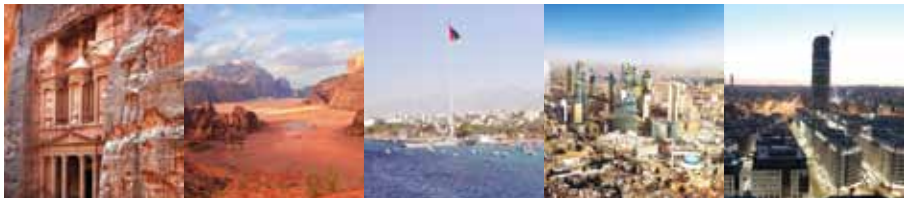

مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين يلتقي عطوفة مدير الأمن العام

التقى رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية عطوفة الفريق الركن توفيق حامد الطوالبة مدير الأمن العام بتاريخ ٢٠١٤/٥/٣١ في مقر مديرية الأمن العام، حيث حضر الاجتماع معالي حمدي الطباع رئيس الجمعية، ونائبه معالي ثابت الطاهر، وأعضاء مجلس الإدارة السيد موسى شحادة والسيد عوني الساكت والسيد يسري طهبوب والسيد حسام الهدهد. وأكد معالي السيد حمدي الطباع في بداية اللقاء على أن نجاح المملكة في المحافظة على الأمن والاستقرار وسرعة الاستجابة في التعامل مع أي طارئ، ساعد في بناء قواعد متينة للنمو الاقتصادي، إلا أنه لا تزال هنالك بعض المعوقات في الإجراءات المتخذة تحد من تطوير عملية الاستثمار في المملكة، حيث شدد معاليه على ضرورة تطبيق وتشديد العقوبات وفق أحكام القوانين خاصة فيما يتعلق بالخارجين عن قانون العقوبات وقانون السير. وقدم عطوفة مدير الأمن العام شرحاً عن الإجراءات المتخذة في مدير الأمن العام خاصة في مجال التحكم والسيطرة، والتعديلات على التشريعات التي من شأنها المحافظة وجذب مزيد من الاستثمارات إلى المملكة، من جهة أخرى ذكر مدير الأمن العام أنه تم العمل على تسهيل إجراءات

دخول المستثمرين وسهولة تنقلهم إلى المملكة، إضافة إلى تسهيل إجراءات التنفيذ القضائي من خلال إنشاء مكاتب لوزارة العدل والتنفيذ القضائي في المطارات والمعابر لتسهيل إنهاء تسديد أي مطالبات على المواطنين والمستثمرين.

وبتاريخ ٢٠١٤/٩/١٦ التقى مدير الأمن العام الفريق أول الركن الدكتور توفيق حامد الطوالبة في مديرية الأمن العام أعضاء الهيئة العامة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين برئاسة حمدي الطباع. وقال الفريق أول الطوالبة خلال اللقاء ان الإجراءات الشرطية والأمنية المتخذة في مديرية الأمن العام للحفاظ على الأمن والنظام العام وتطبيق القانون على الجميع بسواسية وعدالة وفق التشريعات الناظمة تعتبر احد اهم عوامل الجذب الاستثمارية للمملكة. وأضاف ان التطوير والتحديث الذي انتهجه الأمن العام من خلال ادخال منظومات القيادة والسيطرة والمشاركة في اجراء واقتراح التعديلات التشريعية تزيد من الطمأنينة لدى المستثمرين. وذلك يؤدي الى انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني الاردني.

وأكد الطوالبة ان جهاز الأمن العام حريص على تسهيل إجراءات دخول المستثمرين للمملكة وتسريع

إجراءاتهم في مختلف الادارات التابعه لمديرية الأمن العام من خلال وحدة خاصة لتشجيع الاستثمار.

وبيّن ان وحدة تشجيع الاستثمار انشئت في المديرية بالتنسيق مع مختلف الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.

من جهته اكد الطباع ان الأمن والاستقرار تعتبر عناصر جاذبة ومميزة لأصحاب الاعمال والمستثمرين حفاظا على أموالهم وممتلكاتهم.ودعا الطباع الجميع للعمل الجاد والمتواصل للحفاظ على الأمن لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من نتائج ايجابية على الاقتصاد الوطني وخاصة على الأجور والحد من مستويات البطالة.

وأكد أن نجاح المملكة في المحافظة على الأمن والاستقرار وسرعة الاستجابة في التعامل مع أي طارئ سيؤدي الى تدعيم القواعد المتينة للنمو الاقتصادي. واستمع الاعضاء الى عرض قدمه مدير ادارة التخطيط لأبرز واجبات ومهام مديرية الأمن العام، اضافة الى ايجاز قدمه مدير وحدة تشجيع الاستثمار وضح من خلاله الدور الذي تقوم به الوحدة من اجل تسهيل اجراءات المستثمرين.

كما بين مدير القيادة والسيطرة الانظمة التكنولوجية المتقدمة التي ادخلت الى العمل في مركز القيادة والسيطرة ودورها الهام في الحفاظ على الأمن والنظام وسرعة الاستجابة لأي طارئ.

تنظيم ندوة حول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

نظمت الجمعية بالتعاون مع جامعة جرش وجمعية الاكاديميين الأردنيين ندوة في فندق لاند مارك بتاريخ ٢٠١٤/٩/٦ حول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص برعاية البنك الاسلامي الأردني. وافتتح أعمال الندوة معالي السيد حمدي الطباع بكلمة حول دور القطاع الخاص في تنمية المجتمع. مبينا فيها أنه تم اختيار موضوع هذه الندوة نظرا لأهميته في تعزيز دور القطاع الخاص في تنمية المجتمع وفي هذه الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد الوطني من تحديات جسيمة وحالة عدم الأمن والاستقرار التي تمر بها المنطقة، مما ألقى بظلاله على مسيرة الاقتصاد الوطني، وبين معالي رئيس الجمعية ان الدراسات تظهر ان الشركات في الأردن تنفق سنويا ما يزيد على ٦٠ مليون دينار على المسؤولية الاجتماعية، ولكن هذا لا يكفي في ظل الظروف القائمة مما يستدعي تكثيف الجهود في دعوة القطاع الخاص للقيام بدوره الاخلاقي تجاه المجتمع ولتنظيم هذه العملية وحسن توجيهها. ودعا الطباع إلى ضرورة ادخال تعديلات تشريعية على قانوني الشركات وضريبة الدخل بحيث يتم وضع الحوافز للشركات للاضطلاع بدورها التنموي. ثم تحدث معالي الدكتور خالد العمري رئيس جامعة جرش الأهلية وقال ان مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات لا يلقى الاهتمام الكافي في دول العالم الثالث والدول العربية بشكل خاص حيث ينظر لدور الشركات بهذا المجال بأنه محدود بتقديم العون والمساعدة كنوع من الصدقة دون النظر لدور القطاع الخاص كشريك استراتيجي للدولة في التنمية المستدامة. و قدم سعادة السيد موسى شحادة نائب رئيس مجلس الادارة المدير العام للبنك الاسلامي الأردني ورقة عمل حول تجربة البنك الاسلامي في تحمل المسؤولية الاجتماعية. واستعرض معالي السيد ثابت الطاهر نائب رئيس الجمعية ورقة عمل عرف فيها مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ثم تحدث سعادة الدكتور احمد الحوامدة عميد البحث العلمي في جامعة جرش مستعرضا دراسة اعدها حول الموضوع بهدف تأطير المسؤولية المجتمعية للأعمال نظريا وربط التأطير النظري بالواقع العملي مع الوصول إلى تعزيز المسؤولية المجتمعية للأعمال في الأردن. ثم قدم الدكتور الحوامدة كلمة

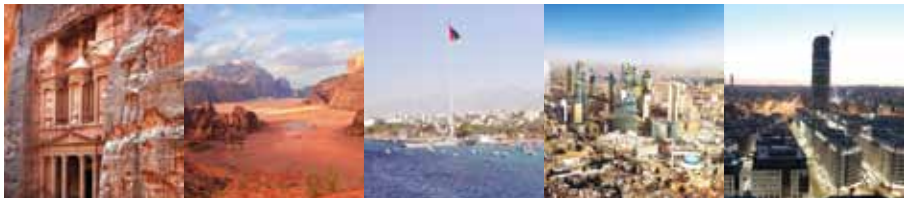

مدير معهد الحماية في جامعة جونز هوبكنز الامريكية التي وجهها للمشاركين في الندوة اكد فيها على المبادئ التي ترتكز عليها المسؤولية الاجتماعية والتي تتمثل في: القابلية للمساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي ، احترام مصالح الأطراف المعنية، احترام سيادة القانون ،احترام المعايير الدولية للسلوك، احترام حقوق الإنسان. ثم القى معالي الدكتور خالد العمري كلمة نيابة عن دولة الدكتور عدنان بدران تناول فيها المسؤولية الاجتماعية من منظور التعليم العالي. وقدم سعادة الدكتور عدلي قندح مدير عام جمعية البنوك في الأردن عرضا حول دور البنوك في المسؤولية الاجتماعية بالأردن. وبعد تقديم أوراق العمل عقدت جلسة حوار مفتوح مع المشاركين تم فيها مناقشة ما تضمنته أوراق العمل المطروحة، وخلص الحضور للتوصيات التالية في ختام الندوة :

- اهمية وضع اطار قانوني وتشريعي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص يحافظ على مبدأ العمل التطوعي دون الزام وحتى لا يبقى رهنا بالاجتهادات الفردية.
- توحيد جهود القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية وإيجاد جهة تنسيقية ومنظمة لتلك الجهود لتفادي تشتت الجهود وتوجيهها الاتجاه الصحيح ، بموجب نظام وتكون خاضعة للمساءلة.
- انشاء مركز الخدمة المجتمعية كتحالف بين القطاع الخاص والجامعات يعنى بالمسؤولية المجتمعية والمدنية.
- أن تكون التشريعات الاقتصادية محفزة وداعمة لنشاط وجهود المسؤولية الاجتماعية للشركات وتقديم حوافز ضريبية بهذا المجال لتشجيع القطاع الخاص على القيام بدوره المناط به.
- الزام الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية ونشاطاتها في هذا المجال.
- مراعاة الشفافية في جهود المسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة.
- التأكيد على مسؤولية الجامعات في التنمية المجتمعية.
- اجراء دراسة معمقة لمشاركة القطاع الخاص في التنمية المجتمعية ورصد التجارب السابقة والبناء عليها، وتكثيف جهود التوعية في هذا المجال.

مشاركة جمعية رجال الأعمال الأردنيين في اللقاءات والندوات والمؤتمرات

- شارك معالي السيد حمدي الطباع في الزيارة التي قام بها جلالة الملك عبد الله الثاني إلى باريس بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠١٤، حيث نظمت جمعية أرباب العمل الفرنسيين MEDEF، الشريك لجمعية رجال الأعمال الأردنيين منذ عشرين عاماً في مجلس الأعمال الأردني الفرنسي، اجتماعا بحضور جلالة الملك عبد الله الثاني مع نخبة من رجال الأعمال الفرنسيين. اللقاء اتسم بالصراحة كعادة جلالة الملك المعظم، حيث تطرق إلى الأوضاع السياسية في المنطقة والدور الأردني والتحديات التي تواجه المنطقة عامة. وركز جلالته على زيادة الاستثمار في الأردن لما يتمتع به من أمن واستقرار، ورحب بالاستثمارات الفرنسية القائمة، وبرنامج الاصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي والذي يمر عبر المشاورات والحوارات مع كافة اطياف المجتمع. وكان رئيس MEDEF قد رحب بصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بكلمات تعبر عن عمق العلاقة الاقتصادية مع الأردن، منوهاً أن مجلس الأعمال الأردني الفرنسي مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين هو من أنجح هذه المجالس وأنشطها.
- شارك رئيس الجمعية في المؤتمر الوطني للاستثمار الذي نظمته الجمعية الوطنية لحماية المستثمر بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٧ والقى كلمة عبر فيها عن وجهة نظر جمعية رجال الأعمال الأردنيين بقانون الاستثمار لعام ٢٠١٤.
- كما شارك رئيس الجمعية في ندوة معهد بصر لدراسات المجتمع المدني حول المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص والقى فيه كلمة وضح خلالها دور القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية إلى جانب دوره في التنمية الاقتصادية . اضافة إلى تلبية الدعوة من جامعة اربد الاهلية للتحدث في لقاء حواري حول الوضع الاقتصادي وتجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الأردن.
- شارك سعادة السيد محمد بهجت البلبيسي عضو مجلس الإدارة، في الاجتماع الذي نظمته وحدة

اغادير في عمان بتاريخ ١٠/ ١١/ ٢٠١٤ لبحث تأسيس مجلس الأعمال المشترك لدول اغادير، حيث تم التوقيع على اتفاقية تأسيس مجلس الأعمال ليضم الجمعية والاتحاد العام لمقاولات المغرب واتحاد الصناعات المصرية والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة بالاضافة إلى غرفة صناعة الأردن وغرفة تجارة الأردن.

- التقى أعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين رئيس وأعضاء اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الاعيان بتاريخ ٢/٩/٢٠١٤ برئاسة الدكتور رجائي المعشر لبحث مقترحاتها حول مشاريع القوانين التي تخص القطاع الخاص. وأكد المعشر أهمية الدور الذي تلعبه الجمعية في مجال الاستثمار كونها تضم ممثلين عن جميع القطاعات وتقدم رؤيتها دون محاباة لقطاع على حساب قطاع آخر. وأشار الى القوانين المتعلقة بالاستثمار والشراكة بين القطاعين والتعديلات التي تم اجراؤها، مشيراً الى اهمية تحقيق توازن بين متطلبات القطاع الخاص، واحتياجات الدولة للإيرادات. وعرض معالي رئيس الجمعية أبرز مقترحات الجمعية المتعلقة بقوانين الاستثمار، وضريبة الدخل، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، لافتا الى أن الاردن الدولة الوحيدة الآمنة في المنطقة والقادرة على استقطاب الاستثمار وتشغيله وتصديره، ومؤكدا ضرورة استقرار التشريعات لخدمة الصناعة، والحد من التمييز الضريبي بين القطاعات.
- شارك معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين في المؤتمر العربي الدولي حول تكلفة التجارة العربية البينية، الذي عقد بتاريخ ١٠/٨/٢٠١٤ في ملتقى طلال أبو غزالة المعرفي. وعقد المؤتمر بالتعاون بين جامعة الدول العربية ومنتدى تطوير السياسات الاقتصادية فيما مثل الأمانة العامة للجامعة السفير محمد بن ابراهيم التويجري الأمين العام المساعد للقطاع الاقتصادي. وتم المؤتمر بدعوة من طلال أبوغزالة رئيس منتدى تطوير السياسات الاقتصادية وبالتعاون مع الجامعة وشارك في المؤتمر عدد من وزراء الصناعة والتجارة وممثليهم ومن السفراء المعتمدين في الأردن. وشارك عدد من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية ومن ممثلي البلاد العربية في منظمة التجارة العالمية ومن ممثلي الهيئات الدولية المتخصصة ومراكز الأبحاث والدراسات وأعضاء الغرف التجارية العربية ومؤسسات تشجيع الاستثمار والخبراء وممثلي الأحزاب وقطاع الإعلام.

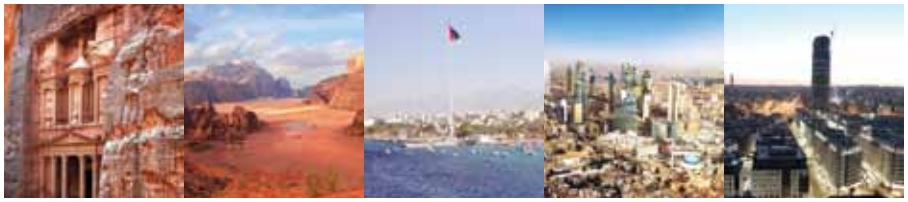

استقبال السفراء المعتمدين لدى البلاط الملكي الهاشمي

استقبال الملحق التجاري في سفارة جمهورية العراق

استقبل معالي رئيس الجمعية بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢ سعادة السيد اديب فتاح اغا الملحق التجاري في سفارة جمهورية العراق، حيث جرى بحث العلاقات الاقتصادية التي تربط البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها على مستوى القطاع الخاص ، وعرض معالي رئيس الجمعية العلاقات المتميزة التي تربط رجال الأعمال الأردنيين بنظرائهم في العراق خاصة من خلال مجلس الأعمال الأردني العراقي. وأكد سعادة السيد اديب فتاح على ضرورة استمرار اللقاءات بين رجال الأعمال وتفعيل مجلس الأعمال المشترك للتعرف على فرص التعاون والاستثمار القائمة خاصة في ضوء تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين والاتفاق مؤخرا على تنفيذ خط انبوب النفط الأردني العراقي، ذلك المشروع الاستراتيجي الهام بين البلدين. واتفق الجانبان ايضا على ان تزود الملحقية التجارية العراقية جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالعطاءات الحكومية التي تطرح في العراق لتشجيع الشركات الأردنية للمشاركة في هذه العطاءات وتوطيد التعاون بين الجانبين وعقد لقاءات قريبا بين رجال الأعمال.

استقبال سعادة سفير الجمهورية الباكستانية

التقى معالي رئيس الجمعية بتاريخ ٢٠١٤/٤/٩ مع سعادة سفير الجمهورية الباكستانية السيد احسن اظهر حياة ، حيث قدم لسعادة السفير التهنئة على توليه مهامه الجديدة في الأردن وبين أن العلاقات الأردنية الباكستانية علاقات تاريخية ومتميزة ولكن في المجال الاقتصادي تُعد دون مستوى وطموحات البلدين، ودعا رجال الأعمال الباكستانيين لزيارة الأردن للإطلاع عن كثب على الفرص المتاحة للاستثمار والعمل على تعزيز التبادل التجاري بين البلدين الصديقين، كما تحدث عن التعاون القائم في مجال التعليم العالي حيث يتلقى عدد كبير من الطلبة الأردنيين تعليمهم العالي في الباكستان، وإمكانية التعاون في مجال الرعاية الصحية التي يمتاز بها الأردن، و عرض معاليه امكانية اقامة مصنع باكستاني لإنتاج الاسمدة والتصدير للسوق الباكستاني الذي يستورد مادة الفوسفات الخام من الأردن، ومن جانبه اكد سعادة السيد احسن اظهر حياة على أهمية توطيد العلاقات الاقتصادية الأردنية الباكستانية والارتقاء بها إلى أعلى المستويات وبمختلف المجالات، معرباً عن أمله لتحقيق مزيد من التعاون والتنسيق بما يخدم الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية الأردنية الباكستانية.

استقبال سعادة سفيرة الجمهورية التونسية

التقى معالي رئيس الجمعية بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٥ سعادة سفيرة الجمهورية التونسية السيدة عفيفة الملاح، بحضور الملحق التجاري في السفارة السيد فتحي بن معاوية وقدم الطباع لسعادة السفيرة التهنئة على توليها مهامها الجديدة في الأردن. واستعرض دور الجمعية في تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية مع الدول العربية والأجنبية الصديقة على مستوى القطاع الخاص، ودعا رجال الأعمال التونسيين لزيارة الأردن للإطلاع عن كثب على الفرص المتاحة للاستثمار والعمل على تعزيز التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين، ومن جانبها أكدت سعادة السيدة عفيفة الملاح على أهمية توطيد العلاقات الاقتصادية الأردنية التونسية من خلال دعوة رجال الأعمال الأردنيين لزيارة تونس والارتقاء بها إلى أعلى المستويات وبمختلف المجالات.

استقبال المستشار الأول في سفارة الجمهورية الاسلامية الايرانية

زار الجمعية بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٤ سعادة السيد احمد حسيني المستشار الأول في سفارة الجمهورية الاسلامية الايرانية بعمان والسيد حميد رفيع زادة المستشار الاقتصادي بالسفارة، وحضر اللقاء معالي السيد ثابت الطاهر نائب رئيس الجمعية وسعادة المهندس عبد الحليم عابدين امين السر وسعادة السيد يسري طهبوب والسيد حسام الدين الهدهد أعضاء مجلس ادارة الجمعية. وبين معالي رئيس الجمعية دور الجمعية في العلاقات الاقتصادية بين الأردن وإيران اذ ترتبط الجمعية باتفاقية مجلس أعمال مشترك مع غرفة صناعة وتجارة ايران منذ عام ١٩٩٩ تم التوقيع عليها اثناء زيارة وفد الجمعية إلى طهران انذاك. وبين ان هناك فرصاً جيدة لرجال الأعمال الايرانيين للاستثمار في الأردن ثم قدم سعادة السيد احمد حسيني التهاني بمناسبة عيد الاستقلال الثامن والستين للمملكة، كما قدم شرحا عن الوضع الاقتصادي في إيران ونوه إلى اهمية تفعيل مجلس الأعمال المشترك ورحب بزيارة وفود رجال الأعمال الأردنيين إلى ايران، واتفق في الاجتماع على العمل على تفعيل مجلس الأعمال الأردني الايراني والتعاون مع السفارة لترتيب وتنظيم زيارة لرجال الأعمال الأردنيين إلى طهران مستقبلاً.

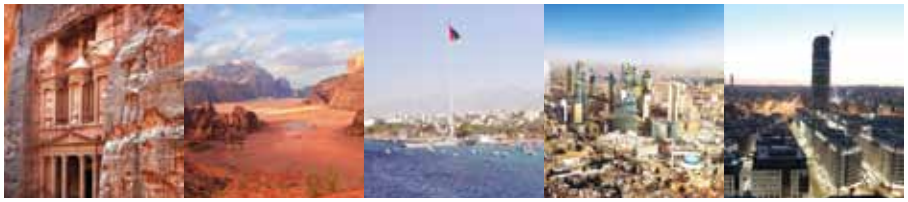

استقبال سعادة السفير الأردني لدى رومانيا وبلغاريا وملدوفا

استقبل معالي رئيس الجمعية بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٤ سعادة السيد صقر ملكاوي سفير المملكة الأردنية الهاشمية المعين لدى رومانيا وبلغاريا وملدوفا بحضور معالي السيد ثابت الطاهر نائب رئيس الجمعية والسيد محمد البلبيسي وحسام الدين الهدهد أعضاء مجلس ادارة الجمعية والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية. وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الاقتصادية بين الأردن ورومانيا خاصة ودور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز العلاقات من خلال مجلس الأعمال الأردني الروماني الذي تم تأسيسه عام ٢٠١٣ بين الجمعية واتحاد غرف الصناعة والتجارة الثنائية في رومانيا على هامش منتدى الأعمال الأردني الروماني الذي نظمته الجمعية في بوخارست خلال الفترة ١٢- ١٣ /٩/ ٢٠١٣ بالتعاون مع اتحاد غرف الصناعة والتجارة الثنائية في رومانيا وسفارة رومانيا بعمان والسفارة الأردنية في بوخارست بحضور سفيري الأردن ورومانيا وعدد كبير من الشركات الرومانية في مختلف القطاعات الاقتصادية. ومن جانبه ثمن سعادة السيد صقر ملكاوي سفير الأردن في بوخارست دور الجمعية في تعزيز العلاقات الثنائية مع رومانيا على مستوى القطاع الخاص وأعرب عن استعداده تقديم كل المساعدة الممكنة لإنجاح الفعاليات المستقبلية بين رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم في رومانيا والعمل على توطيد الصلات بينهم من خلال تزويد الجانب الروماني بالمعلومات وفرص التعاون والاستثمار القائمة ومساعدة رجال الأعمال على الالتقاء والتواصل.

استقبال سعادة سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية

استقبل معالي رئيس الجمعية سفير جمهورية إيران في الأردن السيد مجتبى فردوسي بور بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٥ بحضور معالي السيد ثابت الطاهر نائب رئيس الجمعية والمهندس عبدالحليم عابدين أمين سر الجمعية والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية. ووجه سعادة السفير الدعوة لرجال الأعمال الأردنيين لزيارة إيران ونوه إلى وجود فرص جيدة للتعاون في قطاع الأسمدة وقطاع التعدين. واقترح سعادة السفير عقد ورشات عمل مشتركة حول قطاعات محددة مع امكانية عقد اجتماع مشترك في النصف الأول من العام المقبل، وأشار إلى العلاقات الجيدة بين البلدين بعد أن تم تعيين سفير أردني جديد في إيران مؤخراً.

وقد شكر رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين السيد السفير على دعوته ووعده بدراسة الموضوع والنظر في تلبيتها في الوقت المناسب نظرا للارتباطات الكثيرة للجمعية قبل نهاية العام الحالي.

استقبال مدير القسم التجاري في سفارة تايوان

التقى معالي رئيس الجمعية بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٣ سعادة السيد كيفن جيانج مدير القسم التجاري في سفارة تايوان بعمان، حيث قدم رئيس الجمعية شرحا للضيف حول دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في توطيد وتنمية علاقات الأردن الاقتصادية مع مختلف الدول العربية والصديقة على مستوى القطاع الخاص، واستعرض التبادلات التجارية بين البلدين. ومن جانبه اعرب السيد كيفن عن اهتمام رجال الأعمال في تايوان بتنمية العلاقات الاقتصادية مع رجال الأعمال الأردنيين في مختلف المجالات وتأسيس مجلس أعمال.

استقبال الوفود العربية والأجنبية

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تنظم منتدى الأعمال الأردني - التركي

برعاية معالي الدكتور حاتم الحلواني وزير الصناعة والتجارة ومعالي السيد نيهات زيبكشي وزير الاقتصاد التركي عقد بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٨ منتدى الأعمال الأردني التركي بتنظيم جمعية رجال الأعمال الأردنيين والسفارة التركية في عمان وذلك على هامش اجتماعات مجلس الشراكة الأردني التركي الذي عقد برئاسة معالي الدكتور حاتم الحلواني وزير الصناعة والتجارة ومعالي السيد نيهات زيبكشي وزير الاقتصاد التركي ، وحضر المنتدى سعادة السيد سيدات أونال سفير تركيا لدى المملكة وسعادة السيد نائل الكباريتي رئيس غرفة تجارة الأردن وسعادة السيد زياد الحمصي رئيس غرفة صناعة عمان وعدد كبير من رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم الأتراك، والقى معالي السيد حمدي الطباع كلمة في افتتاح أعمال المنتدى استعرض فيها العلاقات الأردنية التركية ودور مجلس الأعمال الأردني التركي في تعزيز هذه العلاقات على مستوى القطاع الخاص فهنالك قصص نجاح لاستثمارات تركية قائمة ومشاريع بنى تحتية تنفذها شركات تركية في الأردن كما بحثت في عدة لقاءات للمجلس فرص التعاون في قطاع الخدمات بشكل خاص كالسياحة والرعاية الصحية والتعليم العالي. وقد تم التوقيع العام الماضي على اتفاقية تعاون بين جامعة البتراء الأردنية وجامعة ايدن في اسطنبول. وتم في ختام أعمال المنتدى التوقيع على اتفاقية تأسيس مجلس الأعمال الأردني التركي بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين وغرفة تجارة الأردن وغرفة صناعة الأردن من جانب القطاع الخاص في الأردن واتحاد غرف التبادل التجاري في تركيا ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي من الجانب التركي . ثم جرى عقد لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال الأردنيين والأتراك.

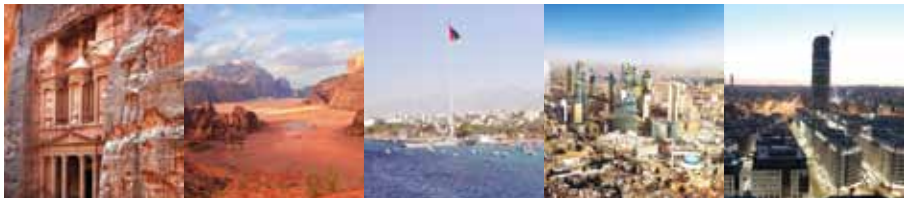

توقيع اتفاقية تعاون ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في الخليل

وقعت في عمان يوم ٢٠١٤/٤/٦ مذكرة تفاهم بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين وملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في الخليل تضع اطار التعاون بين الجمعية والملتقى وذلك خلال الاجتماع الذي عقد في مقر الجمعية مع وفد الملتقى برئاسة السيد محمد نافذ الحرباوي وحضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية. واستهل الاجتماع معالي السيد حمدي الطباع رئيس الجمعية بالتأكيد على عمق الروابط الاخوية بين رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم وأشقائهم في فلسطين. كما اكد معاليه على استعداد الجمعية لتقديم التسهيلات والمساعدة الممكنة لرجال الأعمال الفلسطينيين، ومن جهته استعرض السيد الحرباوي العلاقات الاقتصادية بين مجتمعي الأعمال الأردني والفلسطيني وتطور حركة التبادل التجاري، كما اشاد بدور الأردن قيادة و حكومة وقطاعاً خاصاً في دعم الأشقاء في فلسطين، وأن الأردن يشكل البوابة للصادرات الفلسطينية للدول العربية ومنطلقا لرجال الأعمال إلى مختلف دول العالم. كما تناول الطرفان كافة المعيقات التي تواجه التجارة فيما بين البلدين.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تستضيف وفد جمعية المصدرين الأتراك

استقبل معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين بتاريخ ٢٠١٤/٤/١٣ سعادة السيد ظافر اونوفار والوفد المرافق من جمعية المصدرين الاتراك، وحضر اللقاء السيد يسري طهبوب عضو مجلس ادارة الجمعية وسعادة السيد حسين دمير الملحق التجاري في السفارة التركية بعمان، وقدم معالي رئيس الجمعية شرحا حول دور جمعية رجال الاعمال الأردنيين في تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية مع الدول العربية والصديقة على مستوى القطاع الخاص خاصة مع تركيا، حيث ان الجمعية تضطلع بدور كبير في هذا المجال من خلال مجلس الاعمال الأردني التركي المشترك وتعدد زيارات العمل الى تركيا واستقبال وفود رجال الأعمال الأتراك للإطلاع عن كثب على فرص التعاون في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما قدم للوفد شرحا عن مناخ الأردن الجاذب للاستثمار والحوافز والمزايا التي يتمتع بها الانتاج الوطني بالدخول معفىً من الرسوم الجمركية لكبرى الاسواق العالمية والعربية بموجب اتفاقيات التجارة الحرة التي يرتبط بها الأردن مما يشكل حافزا للمستثمرين الاتراك لإقامة مشاريعهم في الأردن والاستفادة من البنى التحتية التي تتوفر في المناطق التنموية والمناطق الصناعية

كمـا ان الاردن يعتـبر نقطة انطلاق لتجارة الترانزيت للدول المحيطة . ثم جرى بحث الترتيبات لزيارة وفد القطاع الخاص الذي سـيرافق معالي وزير الاقتصـاد التركي الذي سيقوم بزيارة عمل الى الاردن خلال الفترة ٢٧-٢٨/٤/٢٠١٤ حيث وضح معالي رئيس الجمعية ان الاردن يتطلع الى ويرغب بان يضم وفد القطاع الخاص مسـتثمرين اتراك لإقامة مشـاريعهم في الاردن وتحقيق نتائج على ارض الواقع في ضـوء الزيارة الملكية التي تمت الى انقرة العام الماضـي وما تبعها من زيارة الوفد الفني التركي للأردن ومن ثم زيارة العمل الى اسـطنبول التي تمت في شـهر تشرين ثاني ٢٠١٣ وضمت رجال أعمال أردنيين وممثلين عن المناطق التنموية والمدن الصناعية ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

بحث سبل التعاون التجاري مع وفد وزارة التجارة الاندونيسية

اسـتقبل سعادة السـيد عبد الحليم عابدين أمين سـر الجمعية وسعادة السيد حسـام الدين الهدهد عضو مجلس الادارة ، بتاريخ ١٣/٥/٢٠١٤ وفدا يمثل وزارة التجارة في اندونيسيا برئاسة السيد ونسو واردهانا مدير دائرة تطوير الصادرات الخارجية في الوزارة وعدد من مسؤولي الوزارة بالاضافة إلى

السيد عاريف هداية المستشار في السفارة الاندونيسية بعمان ، وقدم سعادة السيد عبد الحليم عابدين للوفد شرحا عن مناخ الاستثمار في الأردن والعلاقات الاقتصادية التي تربطه بأكبر الأسواق العالمية، واسـتعرض علاقات الجمعية مع رجال الأعمال الاندونيسـيين حيث ترتبط الجمعية مع غرفة صناعة وتجارة اندونيسيا باتفاقية مجلس أعمال مشترك وقعت في عمان بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٣١ تبعها التوقيع علـى مذكرة تفاهم للتعاون المشـترك وقعت أثناء زيارة وفـد جمعية رجـال الأعمال إلى جاكرتا فـي ١٩٩٦/٣/٢٧. ومن جانبه اشاد سعادة السيد واردهانا بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين وأعرب عن رغبة الشـركات والمستثمرين الاندونيسـيين بالقدوم إلى الأردن، وبين ان هناك مشروعاً قيد الدراسة حاليا لإقامة مشـروع البيت الاندونيسـي في مدينة العقبة على غرار القرية الصـينية في العقبة، حيث سـيتم اقامة هذا المشـروع لعرض المنتجات الاندونيسـية، وأشار سعادة السيد حسـام الدين الهدهد إلى اهمية ان يتم دراسـة تصنيع المنتجات الاندونيسية في الأردن للاستفادة من المزايا التي تتمتع بها الصادرات في الأردن واستخدام الأردن بوابة لدخول أسواق المنطقة من خلاله وأبدى استعداد جمعية رجال الأعمال الأردنيين تقديم كافة المعلومات والمساعدة الممكنة للمستثمرين الاندونيسيين.

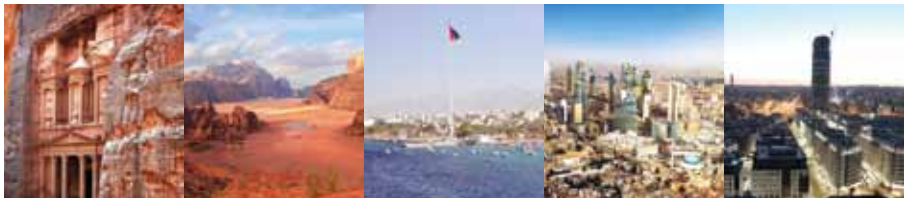

استقبال وفد بنك التصدير والاستيراد التركي

استقبل معالي السيد حمدي الطباع رئيس الجمعية بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢ وفدا تركيا يمثل بنك التصدير والاستيراد التركي برئاسة السيد ميتين علاء الدين ، نائب المدير العام والوفد المرافق بحضور سعادة المهندس عبد الحليم عابدين امين سر الجمعية . وقدم معالي رئيس الجمعية شرحا للوفد حول العلاقات الاقتصادية الأردنية التركية وواقع القطاع المالي والمصرفي في الأردن. وابدى ترحيب مجتمع الأعمال الأردني بالتعاون مع القطاع المصرفي التركي . ومن جانبه قدم سعادة السيد علاء الدين شرحا حول نشأة بنك التصدير والاستيراد التركي ودوره في دعم نشاطات القطاع الخاص في تركيا وأفاد بان البنك بصدد دراسة امكانية تقديم خدمات التمويل الاسلامي.

استقبال وفد البرلمان الروماني

زار الجمعية بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٧، سعادة السيد أوفيديو رايتشي النائب في برلمان رومانيا ، ويمثل سعادة النائب الجاليات الرومانية المقيمة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وقد حضر اللقاء المهندس عبد الحليم عابدين ، السيد حسام الدين الهدهد عضوا مجلس الادارة، كما شارك في اللقاء المستشار الاقتصادي في السفارة الرومانية بعمان. وجرى استعراض تطور العلاقات الاقتصادية بين الأردن ورومانيا ، وبين معالي السيد حمدي الطباع القطاعات الاقتصادية التي تتوفر فيها فرص للتعاون المشترك ويحتاج الأردن للخبرات الرومانية المتميزة فيها مثل الطاقة المتجددة وتوليد الكهرباء، ومعالجة المياه وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والطاقة المتجددة، كما عرض مشروع ناقل البحرين لتوليد الكهرباء وتحلية المياه حيث تتوفر لدى الجانب الروماني الخبرات التي يمكن ان تؤهله للمساهمة في هذه المشاريع بالاضافة إلى امكانيات تعزيز التبادل التجاري بين البلدين. ولفت سعادة السيد حسام الدين الهدهد إلى اهمية قطاع المقاولات والإنشاءات والنقل بالسكك الحديدية وضرورة التركيز على هذا القطاع الهام والتعرف على فرص تعاون مقاولي الانشاءات في تنفيذ مشاريع البنى التحتية في كلا البلدين .

لقاء وفد منتدى الأعمال الفلسطيني والموصياد

استقبل معالي رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب ورئيس الجمعية بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٤ وفدا مشتركاً من نائب رئيس الموصياد السيد غزوان المصري، ورئيس منتدى الأعمال الفلسطيني – لندن السيد محمد غزال ، والسيد علي زغموط عضو مجلس ادارة منتدى الأعمال الفلسطيني، وتم اللقاء بحضور أعضاء مجلس ادارة الجمعية معالي السيد ثابت الطاهر نائب الرئيس ، والمهندس عبد الحليم عابدين امين سر الجمعية والسيد حسام الدين الهدهد عضو مجلس الإدارة، كما شارك في اللقاء السيدة نيل غوكشي المستشارة التجارية في السفارة التركية بعمان .وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الوثيقة التي تربط الموصياد ومنتدى الأعمال الفلسطيني مع اتحاد رجال الأعمال العرب وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، اذ اعرب الوفد الضيف عن تقديره لمشاركة الاتحاد والجمعية في فعاليات الموصياد والمنتدى والمساهمة في دعم وتعزيز العلاقات بين مجتمعي الأعمال الفلسطيني والأردني من جهة والعلاقات مع القطاع الخاص في تركيا ممثلا بالموصياد من جهة ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركية (KIED) من جهة اخرى من خلال مجلس الأعمال الأردني التركي الذي يعتبر من انشط مجالس الأعمال المشتركة، وكذلك اعرب الحضور عن تقديرهم لمساهمة الاتحاد والجمعية في دعم الاشقاء في فلسطين منذ تأسيس منتدى الأعمال الفلسطيني عام ٢٠٠٦ والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات السنوية التي يعقدها المنتدى حيث تم منح معالي السيد حمدي الطباع العضوية الفخرية في المنتدى تقديرا لجهوده في خدمة الاقتصاد العربي والاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص. ومن جانبه شكر رئيس جمعية الرخاء للأعمال السيد خالد البلبيسي جهود جمعية رجال الأعمال الأردنيين في مجال تعزيز علاقات الأردن الاقتصادية ورحب بالتعاون مع الجمعية في تنسيق العمل المشترك مع بقية الجمعيات الاقتصادية في الأردن تحت مظلة واحدة.

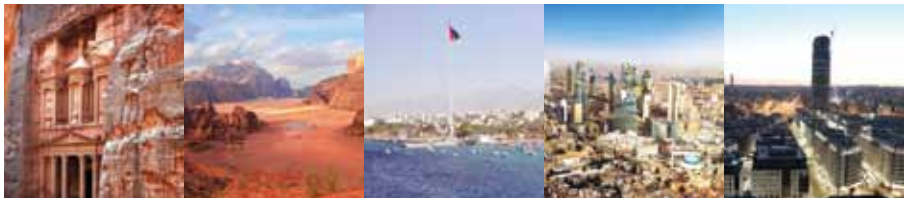

زيارة وفد القطاع الخاص الفلسطيني

التقى سعادة السيد يسري طهبوب عضو مجلس ادارة الجمعية بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٩ في مقر الجمعية وفدا فلسطينيا يضم السيد ماجد معالي مدير عام اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين والسيدة حنان طه المدير التنفيذي لمركز التجارة الفلسطيني (بالترید) والسيد رائد خلف مدير دائرة الترويج في هيئة الاستثمار الفلسطينية والسيدة سميرة حليلة نائبة رئيس منتدى سيدات الأعمال الفلسطيني . وحضر اللقاء السيد طارق حجازي مدير عام جمعية رجال الأعمال الأردنيين . وقد قام السيد يسري طهبوب باستعراض علاقات جمعية رجال الأعمال الأردنيين مع القطاع الخاص الفلسطيني ودور الجمعية في تعزيز هذه العلاقات من خلال مجلس الأعمال المشترك الذي يربط الجمعية مع اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين والنشاطات التي تقوم بها الجمعية وتحرص على مشاركة الاخوة رجال الأعمال الفلسطينيين، وأوضح استعداد الجمعية تقديم كل ما من شأنه دعم الاخوة في فلسطين وتقديم كل التسهيلات الممكنة لهم لممارسة أعمالهم داخل المملكة وخارجها وتوفير المنبر الذي يمكنهم من عرض وجهة نظر قطاع الأعمال الفلسطيني. ثم جرى بحث المعوقات التي يواجهها رجال الأعمال الفلسطينيين من الجانب الاسرائيلي، واجمع الحضور على ضرورة العمل على ايجاد مركز لوجستي وإعادة تشغيل جسر الامير محمد لعبور البضائع بين الجانبين بهدف تسهيل حركة التبادل التجاري، واتفق على ان يتم عقد اجتماع لمجلس الأعمال المشترك القادم بحيث يضم مختلف مؤسسات القطاع الخاص في كلا البلدين، ويركز على عقد اللقاءات الثنائية بين رجال الأعمال للتعرف على امكانيات وفرص تعزيز التبادل التجاري.

الجمعية تستضيف وفدا اقتصاديا من الارجنتين

استضـافت الجمعية بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٠ وفدا اقتصـادياً من الارجنتين يمثل مجموعة الاقتصـاد البيئي المسـتدام (تيسـا) في الارجنتين برئاسـة السيدة سـوزانا بيسيس، ومؤسسـة تيسا هي احدى مؤسسـات القطاع الخاص الارجنتينـي تعنى بتطوير علاقات الارجنتين الاقتصـادية مع دول العالم خاصـة في مجال الاقتصـاد البيئي والترويج للمنتجات الصـديقة للبيئة. وفي كلمته الترحيبية بالوفد الضيف استعرض معالي السيد حمدي الطباع علاقات الأردن مع الارجنتين ومع دول امريكا اللاتينية بشـكل عام التي ستشـهد تطورا ملحوظا اثـر التوقيع على اتفاقية اطار عمل للتعاون الاقتصـادي بين الأردن ودول الميركسور التي تضم البرازيل والأرجنتين والبراغواي والأوروغواي حيث تم التوقيع عليها بمناسـبة زيـارة جلالة الملك عبـد الله الثاني المعظم إلـى دول امريكا اللاتينية عام ٢٠٠٨، وأضـاف معالي رئيس الجمعية ان حجم التبادل التجاري الحالي بين الأردن والأرجنتين دون مستوى الامكانيات المتاحة ولم يتجاوز العام الماضي ٢٠١٣ مبلغ ٣٠٧ مليون دولار ، علما بان الارجنتين تعتبر من أوائل دول العالم المصـدرة للمنتجات الغذائية والزراعية كالقمح والذرة واللحوم ، وتمتاز بالصـناعات الغذائية المتطورة والتكنولوجيا البيولوجية . وأشار إلى ان الأردن بالأمن والاستقرار اللذان ينعم بهما وبموجب المزايـا التـي تتيحها اتفاقيـات التجارة الحرة التـي يرتبط بها مع الـدول العربيـة والولايات المتحدة الامريكية وتركيا وكندا وسـنغافورة وفي المستقبل القريب مع المكسـيك تتيح للمنتجات الأردنية دخول كبرى الاسـواق العالمية معفاة من الرسـوم الجمركية ممـا يجعل الأردن مركزا لجذب الاسـتثمارات الخارجية في المنطقة ونقطة انطلاق للأسـواق العربية والدولية . ثم تحدثت السـيدة سـوزانا بيسيس عـن اهتمام القطاع الخاص في الارجنتين بتنمية علاقاته الاقتصـادية في مختلف المجالات مع الأردن و قدمـت عرضـا موجزا عن اقتصـاد الارجنتين والثروات التـي يزخر بها إلى جانـب التطور العلمي والتكنولوجـي. وتضـمن برنامج الاجتماعات عروضـا عن منـاخ وبيئة الاسـتثمار والأعمال في الأردن وفرص وامكانيات التعاون بين الأردن والأرجنتين قدمها مندوبو منطقة العقبة الاقتصـادية الخاصـة وهيئة الاسـتثمار، وهيئة تنشيط السياحة وشـركة المدن الصناعية الأردنية والمؤسسة الأردنية لتطوير المشـاريع الاقتصـادية (جدكو)، والتقى أعضـاء الوفد الضـيف بأعضـاء مجلس ادارة جمعية رجال الأعمـال الأردنيين في حوار لبحث سـبل تنمية العلاقات في المجالات ذات الاهتمام المشـترك. وجرى علـى هامش الاجتماع التوقيع على اتفاقية تعاون بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين ومجموعة تيسـا تهدف إلى تعزيز علاقات رجال الأعمال بين البلدين والتعاون للتعريف بمناخ وفرص الاستثمار وسبل تنمية التبادل التجاري بين البلدين وإقامة النشـاطات المشـتركة التي من شـأنها توطيد العلاقات بين الجانبين على مستوى القطاع الخاص.

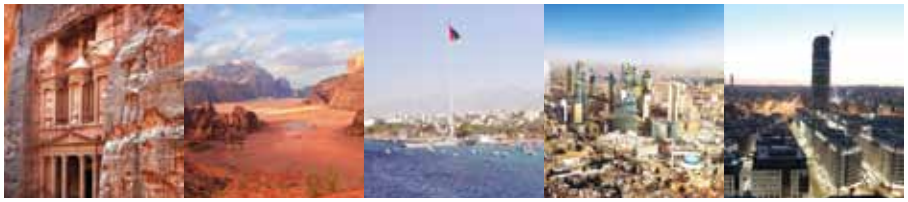

مجالس الأعمال المشتركة والنشاطات الخارجية

الجمعية تنظم اجتماعات مجلس الأعمال الأردني - الفرنسي في مدينة باريس برعاية معالي وزير الصناعة والتجارة الدكتور حاتم الحلواني.

اختتمت في باريس بتاريخ ٢٠١٤/٣/٧ اجتماعات مجلس الأعمال الأردني – الفرنسي المشترك بمشاركة معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور حاتم الحلواني ومعالي وزير المياه والري الدكتور حازم الناصر وحضور عدد كبير من كبريات الشركات الفرنسية المهتمة بالاستثمار في الأردن. وقد قدم معالي وزيري الصناعة والتجارة والمياه والري شرحاً وافياً عن الوضع في الأردن اقتصادياً وسياسياً ومائياً وعرضا المشاريع الكبرى التي ستنفذ في الأردن. وكذلك تم تقديم عرض حول مشاريع الطاقة المتجددة وسكة الحديد، كما قدم دولة الدكتور عدنان بدران عضو الوفد الأردني المشارك مداخلة حول التدريب المهني وأهمية ربطه بمخرجات التعليم في الأردن. شارك في هذه الاجتماعات عدد من رجال الأعمال الأردنيين من ضمنهم رئيس غرفة صناعة الأردن ورئيس غرفة تجارة عمان وقد كان السيد حمدي الطباع قد نوه في كلمته الافتتاحية على أهمية هذا اللقاء الذي ينظمه مجلس الأعمال الأردني الفرنسي في ظروف عدم استقرار تمر بها المنطقة واستعرض في كلمته تطور العلاقات الأردنية الفرنسية على مستوى القطاع الخاص في ظل مجلس الأعمال الأردني الفرنسي، وحث الشركات الفرنسية على الاستثمار في الأردن والاستفادة من مناخ وفرص الاستثمار. وتحدث السيد جاك سعادة الرئيس المشارك الفرنسي لمجلس الأعمال عن عمق العلاقات التي تربط مجتمعي الأعمال في كلا البلدين وجهود مجلس الأعمال الأردني الفرنسي في تعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما في مختلف المجالات الاقتصادية وأعرب عن رغبة الشركات الفرنسية في المساهمة في المشاريع التي طرحت للبحث. وقد عقدت في ختام الاجتماعات لقاءات ثنائية بين رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم الفرنسيين كما قام اصحاب المعالي الوزراء ورئيس الجمعية بالإجابة على استفسارات الشركات الفرنسية المهتمه، ويذكر ان وفد رجال الأعمال الأردنيين قد قام بزيارة ميدانية إلى مصنع للسيارات الصديقة للبيئة قرب باريس، كما تم عقد اجتماع مع مدير مركز الدراسات والأبحاث بلاتوه دو ساكليه المتخصص بأبحاث ودراسات التعليم العالي في فرنسا.

مجلس الأعمال الأردني – التركي يعقد اجتماعاته في اسطنبول

اختتمت في اسطنبول اجتماعات مجلس الشراكة ومجلس الأعمال الأردني التركي التي عقدت بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠١٤، وقد تم عرض الفرص الاستثمارية والبيئة التشريعية الجاذبة للاستثمار في المملكة من قبل عطوفة شرحبيل ماضي عضو مجلس مفوضي سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، والسيد بشار أبو رمان نائب مدير عام شركة تطوير العقبة، والسيد محمد الخرابشة النائب الثاني لرئيس غرفة صناعة الأردن، والسيد نافذ عليان النائب الثاني لرئيس غرفة تجارة عمان، والسيدة هناء العريدي المدير التنفيذي بالوكالة للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، والدكتور محسن الكلوب مستشار مدير عام شركة المدن الصناعة الأردنية.

ودعا معالي رئيس الجمعية في كلمته الافتتاحية رجال الأعمال الأتراك إلى استمرار تدفق الاستثمارات التركية إلى المملكة، و أشار معاليه إلى فرص التعاون القائمة في قطاع الخدمات خاصة السياحة، حيث يلاحظ أنها تقريبا باتجاه واحد من الأردن إلى تركيا على الرغم من قيام شركة الطيران التركية بتسيير رحلات مباشرة إلى العقبة. و قد تم الاتفاق مسبقا على تسيير رحلات سياحية مشتركة بين الأردن وتركيا للسياح من دول أمريكا اللاتينية. كما يتمتع الأردن بقطاع تعليم متميز على مستوى المنطقة وكذلك مشاريع البنى التحتية والمقاولات. فيما بين السيد شريف ايجلي رئيس مجلس الأعمال الأردني التركي ثقة الجانب التركي في الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية وأن الزيارات المتكررة بين الجانبين توطد تلك العلاقات مؤكداً بأن هنالك استثمارات تركية في مراحلها النهائية بما يقارب ١٠٠ مليون دينار في مدينة العقبة. من جهته رحب السيد رمزي جور عضو مجلس إدارة مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية KiED بالوفد الأردني مؤكداً على استمرار العلاقات بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين والمجلس، وأن العلاقات الاقتصادية بين البلدين في تطور ملحوظ. ثم قدم عطوفة السيد شرحبيل ماضي والسيد بشار أبو رمان عرضاً توضيحياً لمزايا المناخ الاستثماري الجاذب في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، مؤكدين على مواصلة السلطة وشركة تطوير العقبة لجهودهما ضمن إستراتيجيتهما لاستقطاب مطورين لإقامة مدينة للصناعات الثقيلة والخفيفة ومجمع للصناعات التقنية والخدمات اللوجستية ومجمعات سكنية وتطوير البنية التحتية لمواقع استثمارية مهمة في المنطقة . وقدم السيد محمد الخرابشة النائب الثاني لغرفة صناعة الأردن، شرحا عن تطور الصناعات الأردنية وميزات إقامة المشاريع الصناعية في المملكة والقطاعات العاملة والمشاريع المقامة ضمن اتفاقيات التجارة بين البلدين .ثم استعرض الدكتور محسن الكلوب مستشار مدير عام شركة المدن الصناعية الأردنية، عن نشأة الشركة وأهدافها للمحافظة على الميزة التنافسية للمشاريع الصناعية مؤكداً على أن المدن الصناعية الأردنية مؤهلة للتصدير لدول الاتحاد الأوروبي، كذلك عرضت السيدة هناء العريدي المدير التنفيذي بالوكالة للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جديكو) دور المؤسسة في تنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة في المملكة وتشجيع الصناعات . وفي كلمة للسيد نافذ عليان النائب الثاني لرئيس غرفة تجارة عمان تحدث عن نتائج وأثار اتفاقية التجارة الحرة الأردنية التركية. وقد عرض مدير عام شركة كيبار التركية التي افتتحت مصنعها في محافظة المفرق خلال شهر نيسان ٢٠١٤ الماضي برأسمال ٧٥ مليون دولار والذي افتتحه وزير الاقتصاد التركي ووزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني قصة نجاح استثمارات الشركة في المملكة.

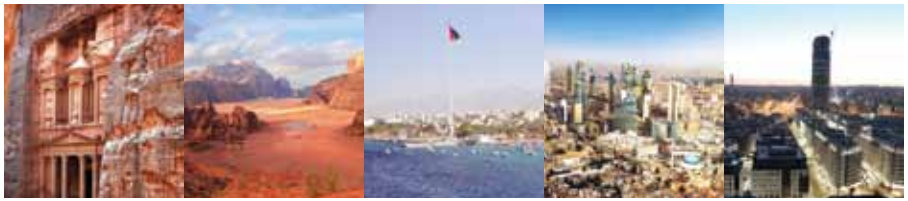

الدورة الثامنة عشرة لمجلس الأعمال الأردني المصري المشترك

تحت رعاية معالي الدكتور حاتم الحلواني وزير الصناعة والتجارة والتموين استضافت جمعية رجال الأعمال الأردنيين اجتماعات الدورة الثامنة عشرة لمجلس الأعمال الأردني المصري المشترك مع جمعية رجال الأعمال المصريين خلال الفترة ١٧-١٨/١٢/٢٠١٤ في فندق ماريوت البحر الميت وفي مدينة العقبة . ترأس الاجتماعات معالي السيد حمدي الطباع وسعادة المهندس حسين صبور بحضور سعادة السفير خالد ثروت سفير مصر لدى الأردن. وحضرت الاجتماع عطوفة المهندسة مها علي امين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين مندوبة عن معالي وزير الصناعة والتجارة الدكتور حاتم الحلواني. وقد عقدت اجتماعات هذه الدورة على مدى يومين: الأول في منطقة البحر الميت ثم في مدينة العقبة بناء على الدعوة الموجهة من معالي الدكتور هاني الملقي رئيس مجلس مفوضي منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. تركزت أعمال هذه الدورة على محورين: الأول قطاع الاسواق المالية والتمويل والثاني : الطاقة والطاقة المتجددة . إضافة إلى بحث موضوع تأسيس مجلس أعمال دول أغادير واستعراض نتائج اجتماعات المجلس في دورته السابقة من توصيات وأهم المعوقات التي تواجه قطاعي الأدوية والنقل في البلدين.

والقى معالي السيد حمدي الطباع في افتتاح الاجتماعات كلمة اشاد فيها بالعلاقات الثنائية في كافة المجالات خاصة الاقتصادية منها، ونوه بأن الاستثمارات الأردنية في مصر بلغت بنهاية العام الماضي نصف مليار دولار ممثلة في ١٣٠٠ شركة تعمل في مجالات الصناعة والخدمات والسياحة والزراعة والإنشاءات والاتصالات، بينما بلغ حجم الاستثمارات المصرية في الأردن حوالي ٨٠٣ ملايين دولار . داعيا إلى ضرورة العمل على تنميتها وزيادتها خلال المرحلة المقبلة.وفيما يتعلق بالتجارة البينية بين مصر والأردن أشار إلى أن الواردات الأردنية من مصر في العام الماضي بلغت ٥٠٠ مليون دينار أردني أما الصادرات الأردنية إلى مصر فقد بلغت ٨٤ مليون دينار أردني، مطالبا بضرورة توسيع قاعدة السلع المتبادلة بين الجانبين.

وأشار إلى أن اجتماعات اللجنة العليا المشتركة تبنت توصيات الدورة السابعة عشرة للمجلس «والتي وصفها بالناجحة» كما اتخذت قرارات بشأنها حيث كان على رأسها إقامة اتحاد جمركي بين البلدين ليكون النواة الأولى لإقامة اتحاد جمركي عربي ويؤسس للسوق العربية المشتركة. وأشار سعادة المهندس حسين صبور ، إلى أن الدورة السابقة شهدت شكوى بسبب احتكار شركة (الجسر العربي) للنقل البحري بين الأردن ومصر والعراق (نويبع – العقبة) ، حيث تم اقتراح إقامة خط ثان بين السويس والعقبة موضحا أنه قد تم بالفعل تسيير خط ملاحة بين السويس والعقبة كخطوة أولى ولكنه غير منتظم.وطالب بضرورة أن يكون هذا الخط ثابتا في المواعيد ومستمرا في الوقت ذاته. وألقت عطوفة المهندسة مها علي أمين عام وزارة التجارة والصناعة كلمة معالي الوزير الدكتور حاتم الحلواني قائلة «إن هذا المجلس يعد من أنشط المجالس العربية ويعد فرصة لتعزيز عمق العلاقات بين البلدين والوصول بها إلى مستويات متميزة على كافة الأصعدة، وأشارت إلى أن الأردن ورغم التحديات السياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة إلا أنه حرص على نهج الإصلاحات بشكل مكثف خلال العامين الماضيين تزامنت مع جملة من الإصلاحات والتعديلات التشريعية التي من

شـأنها تعزيز بيئة الأعمال في المملكة . ومن جانبه تحدث سـعادة السـفير خالد ثروت امام الحضـور مشـيدا بالعلاقات الاسـتراتيجية المصـرية الأردنية التي أصـبحت نموذجا يحتذى بـه فى العلاقات العربية. واسـتعرض تطور هذه العلاقات. وبعد الجلسـة الافتتاحية، استأنف مجلس الأعمال الأردني المصـري بحث الموضـوعات المدرجة على جدول الأعمال حيث عقدت ورشـتا عمل متخصصتان حول قطاع الأسواق المالية والتمويل وقطاع الطاقة والطاقة المتجددة.

ثم جرى بحث موضـوع اتفاقية اغادير و اخر ما تم بشـان تأسيس مجلس الأعمال لدول اغادير واتفق على متابعة هذا الموضـوع واتخاذ الخطوات المناسبة لإخراج مجلس الأعمال إلى حيز الوجود وتفعيله. كما تم مراجعة توصـيات الدورة السـابعة عشـرة لمجلس الأعمال المشـترك من حيث اسـتمرار وجود معيقات امام تصـدير الادوية الأردنية إلى مصـر وكذلك القضـايا المتعلقة بضـرورة اتخاذ حكومتي البلدين الإجراءات المناسبة لتسهيل حركة البضائع بين البلدين وتنشيط خط العقبة السويس.

ومباشرة قام وفدٌ يضم أعضاء المجلس المشترك بزيارة العقبة مساء يوم ٢٠١٤/١٢/١٧ تلبية لدعوة مـن معـالي الدكتور هاني الملقي . وقد عقد اجتماع يوم ٢٠١٤/١٢/١٨ في مقر هيئة مفوضـي منطقة العقبة الاقتصـادية، رحب خلاله معالي الدكتور هاني الملقي بالحضـور، وجرى البحث في سبل تعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين بالإضافة إلى تعزيز التعاون والتنسيق ما بين دول حوض البحر الأحمر (مصـر، الأردن والمملكة العربية السعودية) فيما يتعلق بالناحية الاستثمارية والتجارية، وتسهيل تنقل رؤوس الأمـوال والعمالة مابين دول حوض البحـر الاحمر مع التركيز على توحيـد الجهود والحد من المنافسـة، واعتبار المصـلحة المشـتركة، وان الحركة البحرية المتنامية في قناة السويس تتطلب انشاء موانـئ فرعيـة على البحر الاحمر وتعزيز التعاون مابين العقبة وقناة السـويس ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية، ما اسماه المثلث الذهبي للبحر الاحمر. ثم اطلع الوفد على الفرص والحوافز الاستثمارية وتطرق اللقاء إلى مناقشة مشاريع مشتركة في منطقة حوض البحر الاحمر، حيث اتفق مجلس الأعمال المصري الأردني المشترك على المباشرة بعمل دراسة أولية لمشروع صرح طبي على مستوى عالمي يخدم منطقة حوض البحر الاحمر ككل.

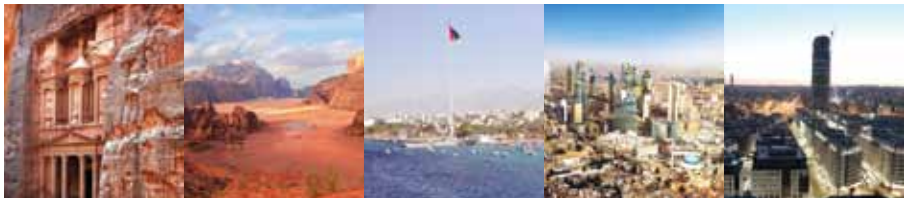

اللجنة الوزارية الأردنية السعودية ومنتدى الأعمال الأردني السعودي في الرياض

شارك معالي رئيس الجمعية في اجتماعات الدورة الرابعة عشرة للجنة الأردنية السعودية المشتركة التي عقدت في الرياض خلال الفترة من ١٠-٢٠١٤/٦/١٢، برئاسة معالي الدكتور حاتم الحلواني وزير الصناعة والتجارة ومشاركة غرف التجارة والصناعة في المملكة، وقد ترأس الجانب السعودي معالي الدكتور جباره بن عيد الصريصري وزير النقل. وعقد على هامش اجتماعات الدورة المنتدى الاستثماري الأردني السعودي بتنظيم الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، بحضور رجال الأعمال الأردنيين برئاسة معالي الدكتور حاتم الحلواني ، وعن الجانب السعودي السيد حمد بن علي الشويعر عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، وبحضور معالي السيد جمال الشمايلة سفير المملكة لدى الرياض والسيد أيمن حتاحت رئيس غرفة صناعة الأردن والسيد غسان خرفان نائب رئيس غرفة تجارة الأردن وأعضاء الوفد الأردني . وقدم كل من الدكتور عوني الرشود مفوض هيئة الاستثمار، والسيد شرحبيل ماضي مفوض سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، والدكتور ثروة مصالحة مفوض سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي، والدكتور طه الزبون مدير عام شركة تطوير المناطق التنموية الأردنية عروضاً توضيحية عن أهم الفرص الاستثمارية في المملكة وخاصة في البترا والعقبة والبحر الميت.وقال معالي السيد حمدي الطباع في كلمته ان الأردن مقصدٌ لرجال الأعمال والمستثمرين السعوديين بفضل النتائج الإيجابية التي حققها الاقتصاد الأردني، وقد وصل حجم التبادل التجاري العام الماضي حوالي ٥ مليار دولار بنمو مطرد، مما يجعل السعودية شريكاً تجارياً أساسياً للأردن. مؤكداً على أن الاستثمارات السعودية في الأردن تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية حيث بلغت ٤ مليار دولار آخرها كان الاتفاق على إقامة مشروع استثماري سعودي بقيمة ٢ مليار دولار لاستغلال الصخر الزيتي في الأردن، كما بين بأن الاستثمارات السعودية تشمل قطاعات خدمية كالنقل والبنية التحتية والطاقة والخدمات اللوجستية والقطاع المالي والتجاري والإعلامي، كما أن الاستثمارات السعودية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وصلت إلى ٨٠٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى الاستثمارات السعودية في بورصة عمان والتي وصلت قيمتها السوقية إلى ما يقارب ٣ مليار دولار. كما أشاد الطباع بإسهامات الصندوق السعودي للتنمية في توفير التمويل الميسر لعدد من مشاريع وبرامج التنمية في الأردن والتي شملت المستشفيات والكهرباء والطرق والمياه والصرف الصحي. كما أن الأردن يقدر عالياً الدعم الذي تقدمه المملكة العربية السعودية للأردن الذي يساهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الأردني وتنفيذ برامجه التنموية خاصة الدعم من خلال صندوق الدعم الخليجي لتنفيذ المشاريع التنموية الهامة.

مشاركة وفد جمعية رجال الأعمال الأردنيين في مؤتمر الشراكة العربي الهندي الرابع

شارك وفد من جمعية رجال الأعمال الأردنيين في مؤتمر الشراكة العربي الهندي الذي عقد في نيودلهي خلال الفترة ٢٦-٢٧/١١/٢٠١٤، بتنظيم مشترك من اتحاد رجال الأعمال العرب وجامعة الدول العربية ووزارة الخارجية الهندية واتحاد الغرف التجارية والصناعية الهندية والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية. وشارك في أعمال المؤتمر ما يقارب ١٠٠ عضو من الدول العربية أعضاء جامعة الدول العربية و خمس وزراء للصناعة والتجارة والاقتصاد من كل من الكويت والسعودية والسودان وفلسطين وسلطنة عمان، إضافة إلى ٨ منظمات واتحادات عربية نوعية متخصصة وسفراء الدول العربية في نيودلهي.

وحضر السفير الأردني حسن الجوارنة وأركان السفارة في نيودلهي أعمال المؤتمر. كما شارك في الاجتماعات ما يقارب ١٢٠ رجل أعمال من أعضاء اتحاد الغرف التجارية والصناعية الهندية بحضور وزيرة التجارة والصناعة السيدة نيرمالا سيثارمان، ورئيسة الاتحاد الدكتورة جيوتسنا سورى. وألقى الطباع رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب ورئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين كلمة في الجلسة الافتتاحية استعرض فيها العلاقات العربية الهندية وآفاقها المستقبلية.

المشاركة باللجان المشتركة الوزارية والعليا والاجتماعات الرسمية

- اللجنة الأردنية -اليمنية : شارك عضو مجلس ادارة الجمعية السيد حسام الدين الهدهد باجتماعات اللجنة العليا الأردنية اليمنية التي عقدت في صنعاء خلال الفترة ٢٩-٣٠/١/٢٠١٤.
- كما شارك سعادة السيد محمد بهجت البلبيسي عضو مجلس ادارة الجمعية في اجتماعات اللجنة العليا الأردنية- المصرية التي عقدت في القاهرة خلال الفترة ١١-١٢/٢/٢٠١٤. قدم خلالها توصيات مجلس الأعمال الأردني المصري بين الجمعية وجمعية رجال الأعمال المصريين لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين في قطاعات عدة.
- المشاركة في اللجنة العليا الأردنية -السودانية التي عقدت في عمان خلال الفترة ٣٠/٣-٢/٤/٢٠١٤ وتم خلالها التوقيع على اتفاقية تاسيس مجلس الأعمال الأردني السوداني المشترك بين اتحاد اصحاب العمل السوداني والجمعية وغرفة صناعة الأردن وغرفة تجارة الأردن.
- شارك رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين في اجتماعات الدورة الرابعة عشرة للجنة الأردنية السعودية المشتركة التي عقدت في الرياض خلال الفترة من ١٠-١٢/٦/٢٠١٤.
- المشاركة في اجتماعات اللجنة الوزارية الأردنية الاماراتية بتاريخ ٢١/١٢/٢٠١٤.
- كما شاركت الجمعية في عدة اجتماعات لمجلس الشراكة مع دائرة الجمارك.
- كما شاركت الجمعية بفاعلية في اجتماعات اعداد الخطة العشرية التي اشرفت عليها وزارة الصناعة والتجارة والتموين من خلال لجنة الصناعة والتجارة والاستثمار.
- وتشارك الجمعية في الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر المغتربين الذي ستنظمه وزارة الخارجية في منطقة البحر الميت في تموز العام القادم.

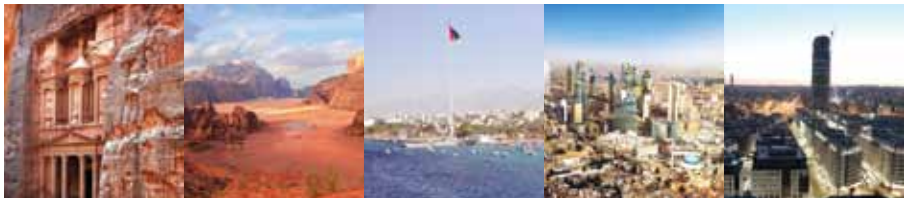

المطبوعات والموقع الالكتروني للجمعية

أصدرت جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال عام ٢٠١٤ دليل الأعضاء باللغتين العربية والانجليزية وعدداً خاصاً من مجلة مجتمع الأعمال، حيث يتم توزيع كافة الإصدارات على قطاع الأعمال في المملكة والخارج إضافة إلى مجالس الأعمال المشتركة، وسفارات الدول العربية والأجنبية في المملكة وسفارات المملكة في الخارج.

من جهة أخرى، فقد حصد الموقع الإلكتروني لجمعية رجال الأعمال الأردنيين الجائزة البرونزية لأفضل موقع إلكتروني عن فئة جمعيات الأعمال المتخصصة، من الجوائز التي تم الإعلان عنها خلال حفل نظمته مؤسسة ميديا سكوب في عمان، وقد استلم الجائزة مدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

وقامت الجمعية بتحديث وإعادة تصميم الموقع الإلكتروني الخاص بها على شبكة الانترنت من خلال عنوان الرابط www.jba.com.jo والذي يقدم مزيداً من المعلومات والبيانات والقوانين ذات العلاقة بالاستثمار، بشكل يتيح الوصول إلى المعلومة بشكل أسرع، وقد تم إعادة تصميم جميع صفحات الموقع بشكل يسهل عملية التصفح والإطلاع بما يتناسب والمعايير الفنية الدولية ذات الصلة التي تساهم في تحسين أداء وكفاءة الموقع الإلكتروني. إن إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد جاء ضمن خطة شاملة للجمعية أقرت من مجلس إدارة الجمعية للاستمرار في خطى الجمعية في تعزيز خدمة أعضائها والتي تصب في إطار مواكبة أبرز التطورات والتقنيات المستخدمة.

الخطة المستقبلية

١- تنشيط أعمال مجالس الأعمال المشتركة.

تقوم الجمعية وضمن خطة مجلس الإدارة على تنشيط أعمال واجتماعات مجالس الأعمال المشتركة مع نظرائها في الدول العربية والأجنبية، والعمل على استكشاف فرص استثمارية في دول أخرى مثل سلطنة عمان وجيبوتي وأثيوبيا.

٢- المشاركة في جائزة الملك عبد الثاني للتميز.

لا تزال الجمعية تعمل على اتخاذ كافة الإجراءات للمشاركة في جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز لجمعيات الأعمال، والتي تعتبر أرفع جائزة تميز على المستوى الوطني وذلك بعد الانتهاء من متطلبات الجائزة المتمثلة في إقرار عدد من الأنظمة الداخلية والخطة الاستراتيجية.

٣- المساهمة في عقد مؤتمر المغتربين الأردنيين.

تقوم الجمعية بمشاركة وزارة الخارجية وشؤون المغتربين وعدد من مؤسسات القطاع العام والخاص، بالإعداد لعقد مؤتمر المغتربين الأردنيين خلال الربع الثالث من العام الحالي، والتي سيتم من خلالها الإعلان عن مشاريع استثمار سيساهم فيها المستثمر الأردني في الخارج.

٤- تطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة لأعضاء الجمعية.

سيتم خلال العام ٢٠١٥ تفعيل منطقة الأعضاء من خلال الموقع الإلكتروني للجمعية، والذي سيتم من خلاله اتاحة الفرص للأعضاء لمتابعة كافة شؤونهم مع الجمعية، والتعاميم المتضمنة أهم المعارض واللقاءات الدولية وفرص عقد لقاءات مع رجال أعمال في الدول الأخرى.

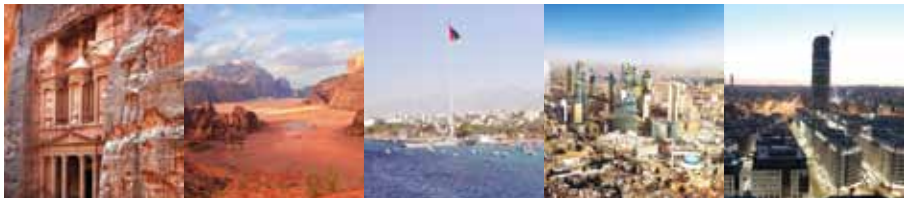

الموازنة التقديرية لعام ٢٠١٥

الإيرادات			
اسم الحساب	الموازنة التقديرية لعام ٢٠١٤	البيانات المالية الفعلية لعام ٢٠١٤	الموازنة التقديرية لعام ٢٠١٥
رسوم انتساب العضوية	٨,٤٠٠	١٤,٠٠٠	١٤,٠٠٠
رسوم اشتراك العضوية السنوية	١١١,٠٠٠	٨٩,٠٢٥	١٠٤,٧٠٠
رسوم اصدار بطاقة العضوية	-	-	٣,٢٩٠
عقد الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية	٣٠,٠٠٠	٢١,٥٥٨	٤٠,٠٠٠
إعلانات دليل أعضاء الجمعية	٨,٠٠٠	١٢,٧٠٠	١٢,٩٥٠
إعلانات مجلة مجتمع الأعمال	٥,٠٠٠	٥,٥٠٠	٧,٠٠٠
إعلانات الموقع الإلكتروني	٣,٠٠٠	٢,٠٥٢	٢,٥٠٠
توزيعات أرباح أوراق مالية	٣٦٠	٣٦٠	-
عوائد بنكية	١,٠٠٠	-	-
إيرادات أخرى	-	١٢١	-
المجموع	١٦٦,٧٦٠	١٤٥,٣١٦	١٨٤,٤٤٠

النفقات			
اسم الحساب	الموازنة التقديرية لعام ٢٠١٤	البيانات المالية الفعلية لعام ٢٠١٤	الموازنة التقديرية لعام ٢٠١٥
الرواتب والمكافآت	٧١,٠٠٠	٧٢,٠٢٢	٧٢,٠٠٠
المساهمة في الضمان الاجتماعي	٨,٨٠٠	٩,٣٨٣	١٠,٠٠٠
التأمينات	١٠,٠٠٠	٥,٧٩١	٩,٠٠٠
السفر	٧,٠٠٠	٦,٧٧٩	٧,٠٠٠
الدعاية والإعلان	٧,٠٠٠	١,٩١٧	٢,٠٠٠
قرطاسية ومطبوعات وإصدارات	١٠,٠٠٠	١٣,٨٧٢	١٥,٠٠٠
الاشتراك في المنظمات والاتحادات	٥,٣٠٠	٥,٣٤٠	٥,٣٤٠
أتعاب مهنية	١٠,٣٠٠	٩,٨٩٧	١٠,٠٠٠
عقد الندوات والمؤتمرات	٥,٠٠٠	١٩,٧٥٤	٢٥,٠٠٠
ضيافة	٥,٠٠٠	٢,١٦٨	٣,٠٠٠
كهرباء ومياه ومحروقات	٤,٥٠٠	٣,٩٢٣	٤,٥٠٠
اتصالات وبريد وانترنت	٥,٠٠٠	٣,٨٠٨	٤,٠٠٠
الصيانة	٤,٥٠٠	٣,٤٦٣	٤,٠٠٠
نظافة وحراسة	٣,٥٠٠	٢,٩٤٥	٣,٥٠٠
استهلاك موجودات ثابتة	٦,٥٠٠	٦,٥٠٠	٦,٥٠٠
نثرية وأخرى	٢,٥٠٠	٢,٢١١	٢,٥٠٠
خسائر بيع أوراق مالية للمتاجرة	-	١,٣٥٧	-
المجموع	١٦٥,٩٠٠	١٧١,١٣٠	١٨٣,٣٤٠
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة المالية	٨٦٠	(٢٥,٨١٤)	١,١٠٠

البيانات المالية الختامية
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

المحتويات

- تقرير مدقق الحسابات المستقل
- قائمة (أ) قائمة المركز المالي
- قائمة (ب) قائمة الدخل والدخل الشامل
- قائمة (ج) قائمة التغيرات في الوفر المتراكم
- قائمة (د) قائمة التدفقات النقدية
- إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م/٨٣٠٤

إلى أعضاء الهيئة العامة

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

عمان – الأردن

مقـــدمة

قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين (جمعية عادية مسجلة في الأردن) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في الوفر المتراكم والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ، ومعلومات إيضاحية اخرى .

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن اعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي ابداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً الى تدقيقنا ، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير ان نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وان نقوم بتخطيط واجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية .

يتضمن التدقيق القيام باجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والافصاحات في القوائم المالية . تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات ، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ . وعند القيام بتقييم تلك المخاطر ، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار اجراءات الرقابة الداخلية للجمعية والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية ، وذلك لغرض تصميم اجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض ابداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى الجمعية . يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة ، وكذلك تقييم العرض الاجمالي للقوائم المالية.

نعتقد ان بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساساً لرأينا حول التدقيق.

الـــــرأي

في رأينا ، ان القوائم المالية تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية ، الوضع المالي لجمعية رجال الأعمال الأردنيين (جمعية عادية مسجلة في الأردن) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ وأداءها المالي، وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

عمان – الأردن

٢٤ شباط ٢٠١٥

سابا وشركاهم

شفيق كميل بطشون

إجازة رقم (٧٤٠)

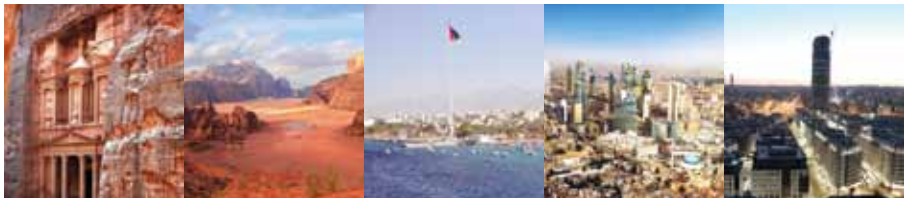

قائمـــة (أ) قائمة المركز المالي

	إيضاح	٣١ كانـون الأول ٢٠١٤	٣١ كانـون الأول ٢٠١٣
الموجودات		دينـــــار	دينـــــار
موجودات متداولة :			
نقد في الصندوق ولدى البنوك	٤	١,٠٤٨	٤٨٠
موجودات مالية للمتاجرة	٥	-	١٣,٩٦٢
ذمم مدينة - بالصافي	٦	٢,٥٣٠	٢٠٠
أرصدة مدينة أخرى	٧	٢,٤٠٦	٢,٠٩٥
مجموع موجودات متداولة		٥,٩٨٤	١٦,٧٣٧
موجودات ثابتة - بالصافي	٨	٤١٧,٢٥٨	٤٢٨,٦٤٣
مجموع الموجودات		٤٢٣,٢٤٢	٤٤٥,٣٨٠

	إيضاح	٣١ كانـون الأول ٢٠١٤	٣١ كانـون الأول ٢٠١٣
المطلوبات والوفر المتراكم		دينـــــار	دينـــــار
المطلوبات			
مطلوبات متداولة :			
ذمم دائنة		٤,٨٤٦	-
أرصدة دائنة اخرى	٩	٣,١٦٥	٤,٢٧٥
مجموع مطلوبات متداولة		٨,٠١١	٤,٢٧٥
إيرادات مؤجلة	١٠	٦٣,٦٤٢	٦٢,٧١٦
مجموع المطلوبات		٧١,٦٥٣	٦٦,٩٩١
الوفر المتراكم - قائمة (ج)			
الوفر المتراكم		٣٥١,٥٨٩	٣٧٨,٣٨٩
مجموع المطلوبات والوفر المتراكم		٤٢٣,٢٤٢	٤٤٥,٣٨٠

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمـــة (ب) قائمة الدخل والدخل الشامل

الايرادات	إيضاح	٣١ كانـون الأول ٢٠١٤ دينـــار	٣١ كانـون الأول ٢٠١٣ دينـــار
اشتراكات الاعضاء		١٠١,٦٢٥	١١٦,٤٠٠
رسوم انتساب		١٤,٠٠٠	٩,١٠٠
ايرادات دليل الاعضاء		١٢,٧٠٠	٦,٧٣٦
ايرادات مجلة مجتمع الأعمال		٥,٥٠٠	-
ايرادات وعوائد بنكية		-	١,١١٠
ايرادات الندوات والمؤتمرات والورش	١١	٢١,٥٥٨	١,١٢٠
توزيعات أرباح		٣٦٠	٣٦٠
(خسائر) بيع موجودات مالية للمتاجرة		(١,٣٥٧)	-
اطفاء ايرادات مؤجلة (لقاء موجودات ثابتة ممولة من تبرعات)	١٠	٧,٤١٦	٧,٤١٦
أرباح تقييم موجودات مالية للمتاجرة		-	٤٨٩
ايرادات اخرى		٢,١٧٣	٣,٩٩١
مجموع الايرادات		١٦٣,٩٧٥	١٤٦,٧٢٢

المصاريف	إيضاح	٣١ كانـون الأول ٢٠١٤ دينـــار	٣١ كانـون الأول ٢٠١٣ دينـــار
مصاريف ادارية وعمومية	١٢	١٥٤,٦٨٤	١٦٢,٠٣٥
مصاريف الندوات والمؤتمرات		٢١,٣٤٥	٥,٠٢٧
مصاريف مجلة مجتمع الأعمال		٢,١٤٦	-
مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها - بالصافي	٦	١٢,٦٠٠	١٣,٢٠٠
مجموع المصاريف		١٩٠,٧٧٥	١٨٠,٢٦٢
(العجز) للسنة - قائمة (د)		(٢٦,٨٠٠)	(٣٣,٥٤٠)
اجمالي (الخسارة) الشاملة للسنة - قائمة (ج)		(٢٦,٨٠٠)	(٣٣,٥٤٠)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

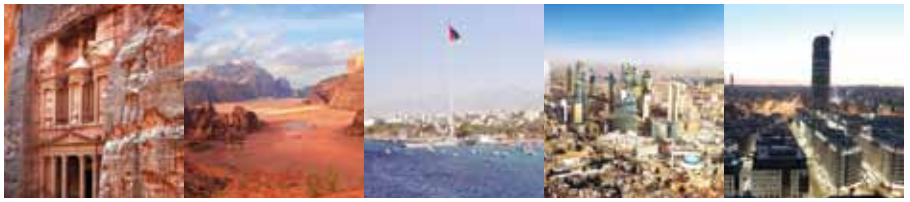

قائمـــة (ج) قائمة التغيرات في الوفر المتراكم

		الوفر المتراكم
		دينـــــار
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤		
	الرصيد في بداية السنة	٣٧٨,٣٨٩
	اجمالي (الخسارة) الشاملة للسنة - قائمة (ب)	(٢٦,٨٠٠)
	الرصيد في نهاية السنة	٣٥١,٥٨٩
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣		
	الرصيد في بداية السنة	٤١١,٩٢٩
	اجمالي (الخسارة) الشاملة للسنة - قائمة (ب)	(٣٣,٥٤٠)
	الرصيد في نهاية السنة	٣٧٨,٣٨٩

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمة التدفقات النقدية قائمــة (د)

التدفقات النقدية من عمليات التشغيل :	إيضاح	٣١ كانـون الأول ٢٠١٤ دينـــار	٣١ كانـون الأول ٢٠١٣ دينـــار
(العجز) للسنة - قائمة (ب)		(٢٦,٨٠٠)	(٣٣,٥٤٠)
التعديلات :			
استهلاك موجودات ثابتة	٨	١٤,٩٠٠	١٤,٢٦٠
(أرباح) تقييم موجودات مالية للمتاجرة		-	(٤٨٩)
اطفاء ايرادات مؤجلة	١٠	(٧,٤١٦)	(٧,٤١٦)
مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها	٦	١٢,٦٠٠	١٣,٢٠٠
خسائر بيع موجودات مالية للمتاجرة		١,٣٥٧	-
صافي (الاستخدامات النقدية) قبل التغير في بنود رأس المال العامل		(٥,٣٥٩)	(١٣,٩٨٥)
(الزيادة) في ذمم مدينة		(١٤,٩٣٠)	(١٣,٤٠٠)
(الزيادة) النقص في أرصدة مدينة أخرى		(٣١١)	٧١٧
الزيادة في ذمم دائنة		٤,٨٤٦	-
(النقص) في أرصدة دائنة اخرى		(١,١١٠)	(٢,١٢٨)
الزيادة في ايرادات مؤجلة		٨,٣٤٢	١,٣١٧
صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل		(٨,٥٢٢)	(٢٧,٤٧٩)

	إيضاح	٣١ كانـون الأول ٢٠١٤ دينـــار	٣١ كانـون الأول ٢٠١٣ دينـــار
التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار :			
المتحصل من بيع موجودات مالية للمتاجرة		١٢,٦٠٥	-
(شراء) موجودات ثابتة	٨	(٣,٥١٥)	(٤,٥٠٤)
صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) عمليات الاستثمار		٩,٠٩٠	(٤,٥٠٤)
التدفقات النقدية من عمليات التمويل :			
منح وتبرعات مقبوضة	١٠	-	١,٠٠٠
صافي التدفقات النقدية من عمليات التمويل		-	١,٠٠٠
صافي الزيادة (النقص) في النقد		٥٦٨	(٣٠,٩٨٣)
نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة		٤٨٠	٣١,٤٦٣
نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة	٤	١,٠٤٨	٤٨٠

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

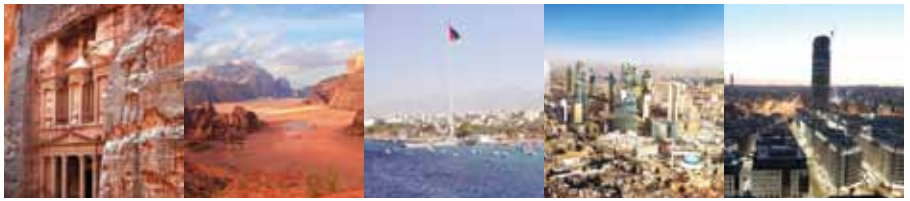

إيضاحات حول القوائم المالية

1 - عـــــام

أ - تأسست الجمعية في عمان وسجلت لدى وزارة الداخلية بتاريخ ١١ أيار ١٩٨٥ كجمعية عادية بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديله رقم(٩) لسنة ١٩٧١ ، مركزها الرئيسي عمان – شارع الملكة رانيا العبدالله ، ص.ب ٩٢٦١٨٢ عمان ١١١٩٠–الأردن.

ب - ان اهداف الجمعية العمل على توفير المناخ الملائم الذي يمكن القطاع الخاص من أداء دوره الريادي بتجانس وتكامل وتحفيز المنظمين ورجال الاعمال وتنظيماتهم على تأدية المهام الاقتصادية والاجتماعية التي من شانها المساعدة على خدمة مصالح المؤسسات والشركات وافراد القطاع الخاص.

ج - تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٤.

2 - أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية للجمعية وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة .
- تم اعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية للمتاجرة والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية .
- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الوظيفية للجمعية .
- ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية للسنة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ باستثناء أثر ما يرد في الايضاح (١٧- أ) حول القوائم المالية ، وتفاصيلها كما يلي:

أ - الموجودات الثابتة

- تظهر الموجودات الثابتة بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها ، ويتم استهلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأرض) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام نسب سنوية مئوية ثابتة بمعدلات تتراوح بين ٢٪ و ٣٠ ٪.
- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل والدخل الشامل.
- يتم مراجعة العمر الانتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام ، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير في قائمة الدخل والدخل الشامل بشكل دوري باعتباره تغير في التقديرات .

ب - موجودات مالية للمتاجرة

- تمثل الإستثمارات المالية للمتاجرة إستثمارات في أسهم شركات متداولة في أسواق نشطة، وأن الهدف من الإحتفاظ بها هو توليد الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح الإتجار .

- يتم تسجيل الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على قائمة الدخل عند الشراء)، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الدخل والدخل الشامل في نفس فترة حدوث التغير بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتجة عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية.
- يتم تسجيل الارباح الموزعة المتحققة في قائمة الدخل والدخل الشامل عند اقرارها من الهيئة العامة لتلك الشركات.

ج - الذمم المدينة

- تظهر الذمم المدينة بصافي القيمة التحصيلية بعد طرح مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، حيث تقوم الجمعية في نهاية كل سنة مالية بقيد مخصص بالكامل للذمم المدينة الناتجة عن عدم تسديد الاعضاء لاشتراكاتهم السنوية المستحقة عن تلك السنة .

د - ايرادات الاشتراكات ورسوم الانتساب

- تقيد إيرادات الاشتراكات ورسوم الانتساب في قائمة الدخل والدخل الشامل بموجب اساس الاستحقاق .

هـ - المعاملات بالعملة الأجنبية

- يتم قيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة الحالية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات .
- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الاجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي والمعلنة من البنك المركزي الأردني .
- يتم قيد الارباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل والدخل الشامل.

و - إيراد العوائد البنكية

- يتم الاعتراف بإيراد العوائد البنكية في قائمة الدخل والدخل الشامل بموجب اساس الاستحقاق .

ز - ايراد التبرعات

- يتم الاعتراف بإيراد التبرعات لقاء الاصول بتخفيضها من كلفة تلك الاصول وحتى استلامها بشكل نهائي .
- يتم الاعتراف بإيراد التبرعات المحددة الغرض في قائمة الدخل والدخل الشامل عند تحقق الشروط المتعلقة بها أما ايرادات التبرعات لقاء الاصول المستلمة بشكل نهائي فيتم الاعتراف بها بشكل منتظم على مدى العمر الانتاجي للأصل ذات العلاقة .
- يتم الاعتراف بإيراد التبرعات النقدية غير المشروطة في قائمة الدخل والدخل الشامل عند قبضها.

ح - المخصصات

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الجمعية مطلوبات كما في تاريخ القوائم المالية ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

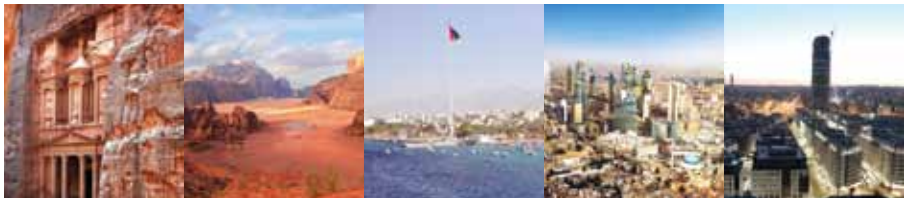

٣ - التقديرات المحاسبية

- ان اعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة الجمعية القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات . وبشكل خاص يتطلب من ادارة الجمعية اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

إن تقديراتنا ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي :

- تقوم إدارة الجمعية بقيد مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لقاء ذمم الاشتراكات المدينة اعتمادا على اسس وفرضيات معتمده من قبلها لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية .
- تقوم الإدارة بمراجعة الاعمار الانتاجية للموجودات الثابتة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل .
- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد الجمعية اعتمادا على دراسة قانونية معدة من قبل محامي الجمعية والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل ، ويعاد النظر في تلك الدارسة بشكل دوري .
- مستويات القيمة العادلة: يتم تحديد والإفصاح عن مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف فيه مقاييس القيمة العادلة كاملة كما يتم فصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. يمثل الفرق بين المستوى (٢) والمستوى(٣) لمقاييس القيمة العادلة تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام.

٤ - نقد في الصندوق ولدى البنوك

يتكون هذا البند مما يلي :

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٤	٢٠١٣
	دينار	دينار
نقد في الصندوق	-	٢٥٠
حسابات جارية	١,٠٤٨	٢٣٠
	١,٠٤٨	٤٨٠

٥ - موجودات مالية للمتاجرة

يتكون هذا البند مما يلي :

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٤	٢٠١٣
	دينار	دينار
اسهم متداولة في بورصة عمان	-	١٣,٩٦٢

* تم بموجب قرارات مجلس الإدارة المنعقدة خلال العام ٢٠١٤ الموافقة على بيع محفظة الموجودات المالية للمتاجرة لدى الجمعية.

٦ - ذمم مدينة - بالصافي

يتكون هذا البند مما يلي :

	٣١ كانـون الأول	
	٢٠١٤	٢٠١٣
	دينـــــار	دينـــــار
ذمم اشتراكات مدينة	٢١,٤٣٠	١٣,٤٠٠
(ينـــزل): مخصـــص ذمـــم مشكوك في تحصيلها *	(١٨,٩٠٠)	(١٣,٢٠٠)
	٢,٥٣٠	٢٠٠

* إن الحركة الحاصلة على مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها كانت كما يلي :

	٢٠١٤	٢٠١٣
	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة	١٣,٢٠٠	-
المضاف خلال السنة	١٥,٣٠٠	١٣,٢٠٠
(المسترد) خلال السنة	(٢,٧٠٠)	-
ديون معدومة	(٦,٩٠٠)	-
الرصيد في نهاية السنة	١٨,٩٠٠	١٣,٢٠٠

* تم إعدام جزء من الديون المشكوك في تحصيلها بموجب قرار مجلس الإدارة .

٧ - أرصدة مدينة أخرى

يتكون هذا البند مما يلي :

	٣١ كانـون الأول	
	٢٠١٤	٢٠١٣
	دينـــــار	دينـــــار
مصاريف مدفوعة مقدماً	١,٥٨٦	١,٢٧٥
تأمينات قابلة للاسترداد	٨٢٠	٨٢٠
	٢,٤٠٦	٢,٠٩٥

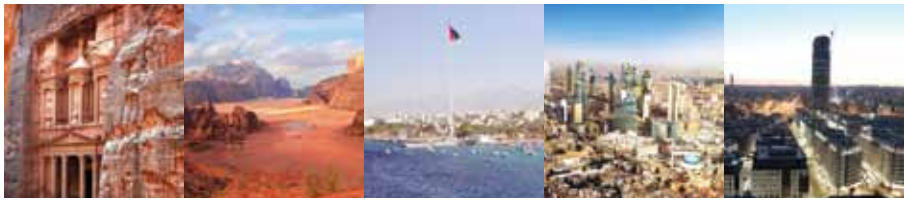

٨ - موجودات ثابتة بالصافي ويتكون هذا البند مما يلي :

	أرض	مباني	أثاث	أجهـزة وأدوات كهربائية	أجهزة حاسب الي	مصعد كهربائي	سيارات	موجودات أخرى	المجمـوع
الكلفة لعـــام ٢٠١٤	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	١٤١,٧٢٧	٢٦٧,٥٢٢	٢٢,٩٧٣	١٨,٩٧٣	٥,٧٤٨	١٢,٧٥٠	٢١,٠٠٠	٢٧	٤٩٠,٧٢٠
اضافات	-	-	١,٦٠٨	٤٤٩	١,٤٥٨	-	-	-	٣,٥١٥
الرصيد في نهاية السنة	١٤١,٧٢٧	٢٦٧,٥٢٢	٢٤,٥٨١	١٩,٤٢٢	٧,٢٠٦	١٢,٧٥٠	٢١,٠٠٠	٢٧	٤٩٤,٢٣٥
الاستهـلاك المتراكـم :									
الرصيد في بداية السنة	-	١٦,٠٧٩	١٤,٠٥٨	١٠,٠٢٧	٤,٥٢٩	٤,٧٨٠	١٢,٦٠٠	٤	٦٢,٠٧٧
إستهلاك السنة	-	٥,٤٧١	١,٢٩٠	٢,١٢٧	٩٤٥	١,٩١٤	٣,١٥٠	٣	١٤,٩٠٠
الرصيد في نهاية السنة	-	٢١,٥٥٠	١٥,٣٤٨	١٢,١٥٤	٥,٤٧٤	٦,٦٩٤	١٥,٧٥٠	٧	٧٦,٩٧٧
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة	١٤١,٧٢٧	٢٤٥,٩٧٢	٩,٢٣٣	٧,٢٦٨	١,٧٣٢	٦,٠٥٦	٥,٢٥٠	٢٠	٤١٧,٢٥٨
الكلفة لعـــام ٢٠١٣									
الرصيد في بداية السنة	١٤١,٧٢٧	٢٦٦,٠٠٧	٢١,٧٩٠	١٨,٣٠٤	٤,٦١١	١٢,٧٥٠	٢١,٠٠٠	٢٧	٤٨٦,٢١٦
اضافات	-	١,٥١٥	١,١٨٣	٦٦٩	١,١٣٧	-	-	-	٤,٥٠٤
الرصيد في نهاية السنة	١٤١,٧٢٧	٢٦٧,٥٢٢	٢٢,٩٧٣	١٨,٩٧٣	٥,٧٤٨	١٢,٧٥٠	٢١,٠٠٠	٢٧	٤٩٠,٧٢٠
الاستهـلاك المتراكـم :									
الرصيد في بداية السنة	-	١٠,٦٠٨	١٢,٨٩١	٧,٩٣٩	٤,٠٥٨	٢,٨٦٨	٩,٤٥٠	٣	٤٧,٨١٧
إستهلاك السنة	-	٥,٤٧١	١,١٦٧	٢,٠٨٨	٤٧١	١,٩١٢	٣,١٥٠	١	١٤,٢٦٠
الرصيد في نهاية السنة	-	١٦,٠٧٩	١٤,٠٥٨	١٠,٠٢٧	٤,٥٢٩	٤,٧٨٠	١٢,٦٠٠	٤	٦٢,٠٧٧
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة	١٤١,٧٢٧	٢٥١,٤٤٣	٨,٩١٥	٨,٩٤٦	١,٢١٩	٧,٩٧٠	٨,٤٠٠	٢٣	٤٢٨,٦٤٣
نسبة الاستهلاك السنوية ٪	-	٢	٢٠-١٠	١٥	٣٠	١٥	١٥	١٠	

٩ - أرصدة دائنة أخرى

يتكون هذا البند مما يلي :

	٣١ كانـون الأول	
	٢٠١٤	٢٠١٣
	دينـــــار	دينـــــار
أمانات للغير	-	١,٢٠٠
مصاريف مستحقة	٣,١٦٥	٣,٠٧٥
	٣,١٦٥	٤,٢٧٥

١٠ - ايرادات مؤجلة

يتكون هذا البند مما يلي :

	٣١ كانـون الأول	
	٢٠١٤	٢٠١٣
	دينـــــار	دينـــــار
منحة مؤسسة تطوير المشاريع *	٨,٤١٦	١٠,٣٦١
إيرادات اعلانات مقبوضة مقدما	٥,٦١٤	٤١٧
إيرادات اشتراكات مقبوضة مقدما	٤,٠٢٥	٩٠٠
إيراد بطاقات العضوية مقبوض مقدما	٢٠	-
تبرعات مقابل مبنى الجمعية *	٤٥,٥٦٧	٥١,٠٣٨
	٦٣,٦٤٢	٦٢,٧١٦

* إن الحركة على المنحة والتبرعات خلال العام ٢٠١٤ كانت كما يلي :

	منحة مؤسسة تطوير المشاريع	تبرعات مقابل مبنى الجمعية	المجموع
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة	١٠,٣٦١	٥١,٠٣٨	٦١,٣٩٩
المطفأ لقاء موجودات ثابتة	(١,٩٤٥)	(٥,٤٧١)	(٧,٤١٦)
الرصيد في نهاية السنة	٨,٤١٦	٤٥,٥٦٧	٥٣,٩٨٣

١١ - إيرادات الندوات والمؤتمرات والورش

يتكون هذا البند مما يلي :

	٢٠١٤	٢٠١٣
	دينـــــار	دينـــــار
ايرادات الحلقات النقاشية	١٣,٧٠٨	-
ايرادات الملتقيات والندوات	٥,٣٥٠	١,١٢٠
ايرادات الورش	٢,٥٠٠	-
	٢١,٥٥٨	١,١٢٠

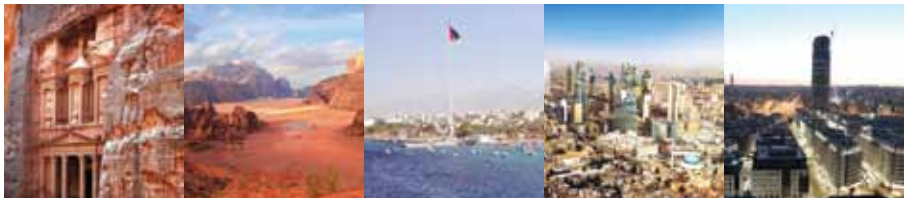

١٢ - مصاريف إدارية وعمومية

يتكون هذا البند مما يلي :

	٢٠١٤	٢٠١٣
	دينـــــار	دينـــــار
رواتب	٦٩,٤١١	٦٤,٦٦٠
حصة الجمعية في الضمان الاجتماعي	٩,٣٨٣	٨,٣٦٢
سفر	٦,٧٧٩	٦,٠٧٣
تأمين صحي	٤,٦١٣	٧,٥٧٤
مكافآت	٢,٦١١	٣,٧١٣
دعاية وإعلان	١,٩١٧	٧,٩٠٣
صيانة وتصليحات	٣,٤٦٣	٢,٩١٦
قرطاسية ومطبوعات	١١,٣٨٣	٦,١٦٩
اشتراكات	٣,٨٣٥	٣,٦٠٧
اتعاب مهنية	٥,٠٦٥	٥,٠٦٥
ضيافة	٢,١٦٨	٦,٠٢٣
انارة وتدفئة ومياه	٣,٩٢٤	٣,٤٦٣
بريد وهاتف وانترنت	٣,٨٠٨	٦,٢٩٩
استهلاك موجودات ثابتة	١٤,٩٠٠	١٤,٢٦٠
أخرى	١١,٤٢٤	١٥,٩٤٨
	١٥٤,٦٨٤	١٦٢,٠٣٥

١٣ - رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا

- بلغت الرواتب والمكافآت والمنافع الأخرى للإدارة التنفيذية العليا ما مجموعه ٣٢,٢٦٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ (٢٩,٩١٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣).

١٤ - ضريبة الدخل

- لا يتم اخذ مخصص لضريبة الدخل حيث ان ايرادات الجمعية غير خاضعة لضريبة الدخل بموجب قانون ضريبة الدخل والمبيعات.

١٥ - إدارة المخاطر

أ - ادارة مخاطر راس المال

- تقوم الجمعية بإدارة رأسمالها للتأكد من قدرتها على الاستمرار وتعظيم العائد للمنتفعين منها من خلال تحقيق التوازن الامثل بين الوفر المتراكم والدين .

ب - مخاطر الائتمان

- مخاطر الائتمان تتعلق بمخاطر إخفاق الطرف الآخر بالوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يسبب خسائر للجمعية. هذا وتتبع الجمعية سياسة التعامل مع أطراف مؤهلة ائتمانيا وذلك من أجل تخفيف خطر الخسائر المالية الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات .

ج - مخاطر السوق

- المخاطر السوقية هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في أسعار السوق كالتغير في أسعار الفوائد ، أسعار الصرف الأجنبي ، أسعار أدوات الملكية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي .

- مخاطر العملات الاجنبية

- تنتج مخاطر العملات عن التغير في قيمة الاداة المالية نتيجة للتغيرات بأسعار صرف العملة الاجنبية.
- ان العمليات الرئيسية للجمعية هي بالدينار الاردني .

- مخاطر التغير بأسعار الأسهم

- تتمثل مخاطر أسعار الأسهم في انخفاض القيمة العادلة للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة. هذا ويتم تحديد تحاليل الحساسية ادناه وفقا لأسعار الأسهم بتاريخ القوائم المالية . يتم استخدام زيادة او نقص بمقدار خمسة بالمئة:

	٢٠١٤		٢٠١٣	
	+ ٥٪	- ٥٪	+ ٥٪	- ٥٪
	دينار	دينار	دينار	دينار
الربح / (الخسارة)	-	-	٦٩٨	(٦٩٨)

١٦ - الموجودات المالية والمطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر

- ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للجمعية تقارب قيمتها العادلة .

١٧ - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ - معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية:

- تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية في اعداد القوائم المالية للجمعية، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢): عرض الادوات المالية – التقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية.	توضح هذه التعديلات المتطلبات المتعلقة بالتقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، وتحديدا معنى الحقوق القانونية الملزمة للتقاص، التحقق والتسوية في نفس الوقت.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦): التدني في الموجودات – الافصاحات حول المبلغ القابل للاسترداد للموجودات غير المالية.	تلغي هذه التعديلات متطلبات الافصاح عن المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد والتي وزعت الشهرة او الموجودات غير الملموسة ذات العمر الزمني غير المحدد بناءا عليها في حالة عدم وجود تدني أو عدم استعادة قيمة التدني لوحدة توليد النقد المتعلقة بها. كما قدمت هذه التعديلات متطلبات إفصاح إضافية والتي تكون ملائمة عندما يكون المبلغ القابل للاسترداد للأصل او لوحدة توليد النقد يقاس بالقيمة العادلة مطروحا منه تكاليف الاستبعاد.

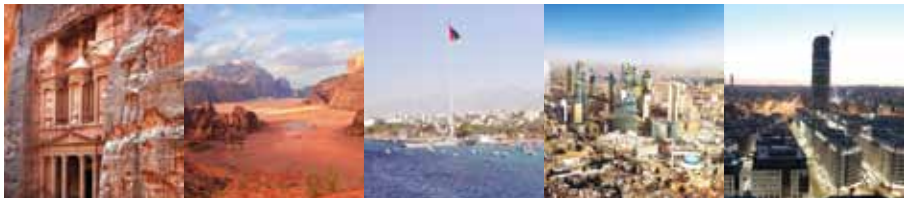

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩): الأدوات المالية: الاعتراف والقياس - تبادل المشتقات ومحاسبة التحوط.	جاءت هذه التعديلات للتخفيف من متطلبات التوقف عن محاسبة التحوط عندما تكون المشتقة المالية والمحددة كأداة تحوط قد تم استبدالها ضمن ظروف معينة، كما وضحت هذه التعديلات أن أي تغير في القيمة العادلة للمشتقة المالية المحددة كأداة تحوط الناشئ عن التبادل يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم وقياس فعالية التحوط.
التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (١٠) و (١٢) - القوائم المالية الموحدة والإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧): القوائم المالية المنفصلة والمتعلقة بالمنشآت الاستثمارية.	تتعلق التعديلات الحاصلة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) بتعريف المنشآت الاستثمارية، وتتطلب تلك التعديلات من المنشآت التي ينطبق عليها تعريف المنشآت الاستثمارية عدم توحيد اعمال الشركات التابعة لها والاعتراف بها وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في قوائمها المالية المنفصلة والموحدة. ونتيجة لذلك تم إضافة بعض التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٢) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٧) للتعريف بمتطلبات الافصاح الجديدة لتلك المنشآت الاستثمارية.

ب - معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

- لم تقم الجمعية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥): الإيرادات من العقود مع العملاء.	أول كانون الثاني ٢٠١٧
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩): الأدوات المالية (٢٠١٤): صدرت النسخة النهائية لهذا المعيار في شهر تموز ٢٠١٤ وطرحت ما يلي: ١- تصنيف جديد لأدوات الدين المحتفظ بها بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها مع إمكانية البيع، حيث يتم تصنيفها ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر. ٢- تطبيق نموذج الخسارة المتوقعة لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية وذلك من خلال ثلاثة مراحل تبدأ بتحديد خسارة التدني المتوقعة خلال الاثني عشر شهرا التالية لتاريخ الاعتراف المبدئي بالتسهيلات الائتمانية ومن ثم تحديد خسارة التدني في حال زيادة مخاطر التسهيلات الائتمانية بشكل جوهري وقبل ان تصبح هذه التسهيلات غير عاملة والمرحلة الأخيرة عندما تصبح التسهيلات الائتمانية غير عاملة بشكل فعلي.	أول كانون الثاني ٢٠١٨
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١١): محاسبة شراء الحصص في العمليات المشتركة.	أول كانون الثاني ٢٠١٦
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨): توضيح للطرق المحاسبية المقبولة للاستهلاك والإطفاء.	أول كانون الثاني ٢٠١٦

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤١): الزراعة – النباتات المنتجة.	أول كانون الثاني ٢٠١٦
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الأرباح او الخسائر الناجمة عن بيع الأصول او المساهمة بها بين المستثمر وشركاته التابعة او استثماراته المشتركة.	أول كانون الثاني ٢٠١٦
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧): السماح للمنشآت بالمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة، المشاريع المشتركة والشركات الزميلة اما بالكلفة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) او باستخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة.	أول كانون الثاني ٢٠١٦
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٢) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الجوانب الخاصة بتطبيق الاستثناء من التوحيد في الشركات الاستثمارية.	أول كانون الثاني ٢٠١٦
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): المعوقات التي تواجه معدي القوائم المالية الذين يستخدمون تقديراتهم عند اعداد التقارير المالية الخاصة بهم.	أول كانون الثاني ٢٠١٦
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الاعوام ٢٠١٢-٢٠١٤.	أول كانون الثاني ٢٠١٦
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الاعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ والمتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية ارقام (٢) و (٣) و (٨) و (١٣) ومعايير المحاسبة الدولية ارقام (١٦) و (٢٤) و (٣٨).	أول تموز ٢٠١٤
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الاعوام ٢٠١١-٢٠١٣ والمتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية ارقام (١) و (٣) و (١٣) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠).	أول تموز ٢٠١٤
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩): منافع الموظفين توضح كيفية الاعتراف بمساهمة الموظفين او الأطراف الخارجية المرتبطة بالخدمة من حيث توزيعها على مدة الخدمة.	أول تموز ٢٠١٤

- تتوقع إدارة الجمعية أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير أي أثر جوهري على القوائم المالية للجمعية.

هاتف 35 80 533 6 962+ فاكس: 17 76 533 6 962+
بريد الكتروني: info@jba.com.jo ص. ب: 926182 عمان، 11190 الأردن
www.jba.com.jo